تحليل العلاقة بين التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

الدكتورة
نجوى محمود أحمد أبو جبل
الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

ملخص البحث

يهدف البحث الحالى إلى محاولة الكشف عن مدى التأثير الجوهرى للعلاقة بين التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وتحسين جودة التقارير المالية، من خلال القيام بدراسة تطبيقية على بيانات عينة عشوائية من القوائم المالية وتقارير المراجعة للشركات المساهمة المصرية المسجلة في بورصتي القاهرة والاسكندرية لبيانات (٦٥) شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١ – ثلاث سنوات متتالية، ومن عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥ لإجراء التحليل على المدى القصير- الثلاث سنوات الأولى للتعاقد، والمدى المتوسط حتى ست سنوات للتعاقد. وذلك لقياس جودة التقارير المالية، من خلال إستخدام الأسلوبين الأكثر شيوعاً واستخداماً فى الدراسات السابقة، وهما؛ مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح. لتحديد مدى منفعة المعلومات المحاسبية المنشورة بالبورصة المصرية والمتضمنة بالتقارير المالية. تم إشتقاق مجموعة من الفروض وباستخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS Version20) لبيانات الدراسة التطبيقية، توصلت الدراسة إلى عدم صحة الفروض العدمية للبحث وصحة الفروض البديلة. وفى ضوء نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات. تتمثل أهم توصيات البحث فى؛ إجراء مزيد من الدراسة حول رفع مستوى جودة التقارير المالية وزيادة كفاءة القرارات والعوامل المؤثرة فيها. وضرورة قيام الجهات المهنية والتشريعية فى مصر بوضع الضوابط والآليات التى تتفق مع البيئة المصرية، وإهتمامها بقضية التناوب الإلزامى لشريك وشركة المراجعة، وبما يضمن جودة التقارير المالية للشركات.

الكلمات المفتاحية: التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات- إستقلال مراقب الحسابات- مستوى التحفظ المحاسبى- إدارة الأرباح- جودة التقارير المالية – طول فترة التعاقد.

Abstract:

The purpose of current research is an attempt to reach apractical evidencce on the relationship between the impact of mandatory auditor rotation on the financial reporting quality of the Egyptian listed companies. To achieve the objectives of the research, empirical study was conducted . The study applied on random sample data from the financial statements and audit reports of the Egyptian listed companies registered in the Cairo and Alexandria stock exchanges for the data of (65) companies during the period from 2009 to 2011 – three consecutive years, and from 2013 to 2015 for the analysis on the short – the first three years of the contract, and the medium to six years of the contract. The quality of financial reporting, has been measured through the most of two commonly used methods in previous studies, accounting conservatism and earnings management. Hypotheses were tested using appropriate statistical methods (SPSS Version 20). The study arrived at refusing the original hypotheses and accepting the alternative hypotheses. The research recommended with the need to concern and more study on raising the quality of financial reporting, increasing the efficiency of decisions and the factors affecting them. And the need for the professional and legislative bodies in Egypt to establish controls and mechanisms that are compatible with the Egyptian environment, and its interest in the issue of mandatory auditor rotation of the partner and the audit company, and to ensure the quality of financial reports of companies.

Keywords : Mandatory auditor rotation –autiors independence – accounting conservatism – earnings management– financial reporting quality – auditor tenure.

١- مقدمة البحث:

نال موضوع التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات لمنشآت الأعمال إهتماماً ملحوظاً من الباحثين لما له من إرتباط باستقلالية المراقب وأتعاب المراجعة وجودة آداء عملية المراجعة وفترة تعاقد المراقب مع العميل. ولازال الجدل مستمراً حول هذا الموضوع وقد زاد في الفترة الأخيرة بسبب المشاكل المالية التى واجهت بعض منشآت الأعمال الضخمة وارتباط ذلك بفشل المراقب في التقرير مسبقاً عن تلك المشاكل، الأمر الذي حدا بالبعض إلى المطالبة بالتناوب الإلزامى للمراقب كل فتره معينة (أي ضرورة إجراء تناوب للمراقبين على المنشأة كل فترة محددة. وقد طالبت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية (SEC) مؤخراً باجراء أبحاث حول العلاقة بين فترة إرتباط المراقب بالشركة محل المراجعة وبين فشل المراجعة. (Khaitan,2015؛ الحوشى،٢٠١٥)

ومما لا شك، تؤدى جودة المراجعة دوراً حاسماً فى الحفاظ على جودة التقارير المالية، نظراً لأنها تمثل عنصراً أساسياً فى تعزيز مصداقية التقارير المالية لدى مستخدمى المعلومات المحاسبية، فكلما زادت جودة المراجعة، كلما أصبحت التقارير المالية أكثر مصداقية، مما يؤدى إلى زيادة ثقة المستخدمين فيها. ويعتبر إستقلال المراقب حجر الزاوية الذي تقوم عليه مهنة المراجعة وأحد الأسباب الرئيسية لوجودها. وفى أعقاب الفضائح المالية البارزة، هيمنت المخاوف بشأن جودة المراجعة وبالتالى جودة التقارير المالية، مما ترتب عليه إعتراف القائمين على مهنة المراجعة عام ٢٠٠٢ بوجود دعوات تهدف إلى إجراء تغييرات جذرية فى مهنة المراجعة من أجل ضمان تحسين جودة المراجعة وبالتالى جودة التقارير المالية. وتأسيساً على ذلك، قام الكونجرس الأمريكى فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٢ باقرار قانون Sarbanes-Oxley(SOX) بهدف تعزيز حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية. وكان من بين ما قام به الكونجرس الأمريكى عند صياغة القانون مناقشة إمكانية التناوب الالزامى لشركة المراجعة، لمواجهة التحديات التى تواجه مهنة المراجعة، كما طالب بضرورة إجراء مزيد من الأبحاث لمعرفة ما إذا كان التناوب الالزامى لشريك المراجعة سوف يكون كافياً لتدعيم مفاهيم استقلال المراقب. (Sarbanes-Oxley,2002)

ولقد كان من الطبيعى بعد إصدار قانونSOX، أن يلقى التناوب الالزامى لشركات المراجعة إهتماماً متزايداً من جانب الجهات التنظيمية فى جميع أنحاء العالم، وفى مقدمتها مجلس الاشراف المحاسبى على الشركات العامة بالولايات المتحدة الأمريكية PCAOB، والاتحاد الأروبى. نتيجة المخاوف التى تم إثارتها حول أن يصبح المراقب قريب جداً من العميل والحد من استقلال المراقب وضعف كل من؛ الموضوعية، والشك المهنى لديه، مما يؤدى الى الحد من جودة المراجعة، ويضعف من الثقة فى جودة التقارير المالية. لذا يجب على مراقب الحسابات الحريص الإرتقاء بجودة المراجعة من خلال الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها GAAS فى كل مراحل عملية المراجعة، بدءاً من قبول التكليف ومروراً بتخطيط إجراءات المراجعة ثم آداء هذه الإجراءات وجمع الأدلة الكافية والملائمة وإنتهاءاً باعداد وعرض تقريره الذى يحمل رأيه الفنى على القوائم المالية وايضاحاتها

المتممة. (Bauer,2015; Mgbame,et,al.,2012؛ عبد المنعم، ٢٠١٤؛ على، ٢٠١٥)

٢- مشكلة البحث:

شهدت السنوات الأخيرة مزيداً من الإهتمام بجودة التقارير المالية، ويرجع هذا الإهتمام إلى الانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية والتي بلغت مليارات الدولارات بسبب إدارة الأرباح، والحرية المتاحة للإدارة في إختيار السياسات المحاسبية وما ترتب عليه من إنهيار واحدة من أكبر شركات المراجعة في العالم وهي شركة (آرثر أندرسون). مما أدى إلى وجود أزمة ثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، وإزدادت معه المطالبة في أمريكا وغيرها من الدول بضرورة إعادة تنظيم هذه المهنة لتعزيز موضوعية واستقلال مراقب الحسابات. ومن بين تلك الآراء مطالبة البعض بضرورة تحديد مدة قصوى لإستمرار المراقب مراجعاً لحسابات الشركة الذي تعاقد على فحص حساباتها وبعدها تلتزم الشركة بتغييره بمراقب آخر، وذلك على إعتبار أن طول فترة العلاقة بين المراقب وإدارة الشركة محل المراجعة تهدد إستقلاله كما ينتج عنها إنخفاض في جودة آداء عملية المراجعة. (Pananen ,2008; Beest, et, al., 2009)

وعلى الرغم من أن كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يؤكدان على أهمية أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، إلا أن أحد المشاكل الرئيسية التي إهتمت بها الدارسات السابقة (Barth, et, al., 2008) التي تناولت جودة التقارير المالية هو كيفية الصياغة العملية لهذه الجودة وكيفية قياسها، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الجودة .(Karami & Akhgar,2014; Hu & Zhang ,2014 ؛ نصر والصيرفى،٢٠١٥)

وانطلاقا مما سبق، أصبحت قضية التناوب الالزامى لمراقب الحسابات وعلاقته بجودة التقارير المالية من أهم القضايا التى إهتم بها الأدب المحاسبى. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد، أصدرت لجنة الإتحاد الأروبي في عام ٢٠١٠ مجموعة من الإقتراحات والتوصيات والآليات لتنظيم عملية المراجعة، وضماناً لإستقلالية المراقب والتى تضمنت أهمية التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات. ولكن ما تأثير التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية ؟ هذا ما سوف يجيب عنه هذا البحث.

وبذلك يمكن تركيز مشكلة البحث فى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما أهمية التناوب الالزامى لمراقب الحسابات، وللشركة محل المراجعة؟
- ما هى أهم مقاييس جودة التقارير المالية؟
- ما هو تأثير التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية ؟ وهل يختلف باختلاف مقياس جودة التقارير المالية؟

٣- هدف البحث:

يتمثل الهدف العام من البحث فى محاولة الوصول إلى دليل عملى بشأن العلاقة بين كل من، التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات ومستوى جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة المصرية.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تنبع أهمية ودوافع البحث من جانبين الأكاديمى والعملى، فعلى الجانب الأكاديمى هناك ندرة فى الدراسات الأكاديمية والتطبيقية- فى حدود علم الباحثة- التى أجريت فى هذا المجال فى الدول العربية. بالإضافة إلى أن الاهتمام بجودة التقارير المالية يعد مجالاً متزايداً فى الدراسات الحديثة بسبب تأثيرها على منفعة المعلومات المحاسبية فى إتخاذ القرارات، وتأتى أهمية هذه الدراسة فى مساهمتها فى هذا المجال. وعلى الجانب العملى محاولة تطوير منهجية البحوث فى هذا المجال من خلال إستخدام مقياسين لقياس جودة التقارير المالية وهما؛ مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح، ومن ثم تعزيز الثقة بالتقارير المالية المنشورة، بالإضافة إلى إختبار ما إذا كان هناك تأثير لإختلاف مقياس جودة التقارير المالية على العلاقة الرئيسية محل الدراسة.

٥-حدود البحث:

وفقاً لأهداف البحث ومشكلته، يخرج عن نطاق البحث قياس جودة التقارير المالية بخلاف مستوى التحفظ الحاسبى، وإدارة الأرباح. ولن يتطرق البحث إلى دراسة قطاع البنوك بسبب إتباعها لقواعد وممارسات محاسبية خاصة بهذا القطاع، بالإضافة لمقررات لجنة بازل. كما لن يتطرق لشركات التأمين والخدمات المالية، أو الشركات المغلقة أو شركات قطاع الأعمال العام. كما أن تعميم النتائج مشروط بضوابط إختيار مجتمع وعينة الدراسة.

٦- فروض البحث:

الفرض الأول: يؤثر التناوب الالزامى لمراقب الحسابات بالشركات المقيدة بالبورصة إيجابياً على جودة تقاريرها المالية.

وسيتم إختبار هذا الفرض، من خلال إختبار الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعى الأول: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل ومستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح.

الفرض الفرعى الثانى: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات ومستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح.

الفرض الفرعى الثالث: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحالة المالية للشركة محل المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح.

الفرض الفرعى الرابع: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة محل المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح.

الفرض الفرعى الخامس: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح.

الفرض الثانى: تختلف قوة العلاقة بين طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل بالشركات المقيدة بالبورصة وجودة تقاريرها المالية باختلاف طريقة قياس جودة التقارير المالية (التحفظ المحاسبى مقابل إدارة الأرباح).

٧- تنظيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث وإختبار الفروض، سوف يسير البحث كما يلى:

- إستقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة.
- عرض وتحليل الإطار العام للتناوب الالزامى لمراقب الحسابات.
- بيان إنعكاسات التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات علي جودة التقارير المالية.
- الدراسة التطبيقية وإختبار فروض البحث.
- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

وسنعرض لما سبق على النحو التالى:

١/٨ إستقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة:

إهتمت الجهود المحاسبية بقضية التناوب الالزامى لمراقب الحسابات وعلاقته بجودة التقارير المالية، وتوصلت إلى وجهات نظر متعارضة، هناك دراسات مؤيدة، ودراسات معارضة لتطبيق التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وعلاقته بجودة التقارير المالية. وإنتهت بعض الدراسات إلى أن قضية التناوب الالزامى لمراقب الحسابات مازالت تفتقد إلى الاتفاق أو الاجماع على نتيجة واحدة بشأن هذه العلاقة. (Daugherty,et,al.,2012; Erastom and Pae,2007; Lennox,et,al.,2014) وعلى الرغم من تعدد واختلاف المقاييس التى قامت باستخدامها تلك الدراسات كبديل عن جودة التقارير المالية أو جودة كل من المراجعة والأرباح والتى تؤثر بدورها على جودة التقارير المالية، إلا أن تلك الدراسات لم تتفق فيما توصلت إليه من نتائج. يتم تصنيف الدراسات السابقة إلى التبويب التالى:

١/١/٨ الدراسات المؤيدة لتطبيق التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وعلاقته بجودة التقاريـر المالية.

٢/١/٨ الدراسات المعارضة لتطبيق التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وعلاقته بجودة التقارير المالية.

وفى الجزء التالى سوف يتم تناول كل مجموعة وصولاً لتحديد الفجوة البحثية Research Gap التى ستتعامل معها الدراسة الحالية، وذلك كما يلى:

١/١/٨ الدراسات المؤيدة لتطبيق التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وعلاقته بجودة التقارير المالية:

إهتمت هذه المجموعة من الدراسات بتأييد قصر فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والشركة محل المراجعة، وما يترتب عليها من تقليل الأخطاء المتعمدة بشكل جوهرى دون أى زيادة فى الأخطاء العشوائية. فقد أكدت دراسة (Myers,et,al.,2003) أهمية دور التناوب الالزامى لشركات المراجعة كوسيلة لتحسين جودة التقارير المالية. واستخدام إعادة إصدار التقارير المالية كبديل عن جودة التقارير المالية. توصلت الدراسة إلى أن دوافع المراقب للكشف عن الأخطاء الواردة بالقوائم المالية وبالتالى مطالبته باعادة إصدارها سوف تنخفض كلما طالت فترة التعاقد مع العميل، وأيد ذلك (Barua,2005) . كما تناولت دراسة (Hamilton,et,al.,2005) إختبار العلاقة بين التناوب الالزامى لشريك المراجعة وجودة الأرباح. بالتطبيق على عينة تمثلت فى (٣٦٢١) شركة من الشركات

المدرجة فى البورصة الاسترالية خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٣. توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة قوية بين التناوب الالزامى لشريك المراجعة وجودة الأرباح، وتزداد قوة هذه العلاقة فى حالة شركات المراجعة الكبرى، وأيد ذلك (Mahesh, 2014). كما تناولت دراسة (جربوع، ٢٠٠٧) مجالات مساهمة التناوب الإلزامي للمراقب في تحسين جودة التقارير المالية. وقد توصلت إلى أن فكرة التناوب الإلزامي للمراقب تحدث دائماً عندما تواجه الشركات المساهمة مشاكل نتيجة لإنخفاض قيمة أسهمها في السوق المالى، وأن طول فترة العلاقة التعاقدية بين المراقب وعميله سوف تنقص من موضوعيته واستقلاله.

كما قامت دراسة (Fitriany,et,al.,2010) باختبار أثر تناوب كل من شركة وشريك المراجعة على جودة التقارير المالية فى البيئة الأندونيسية. وتوصلت إلى أن هناك تأثير إيجابى على الأرباح المحاسبية، ويزيد هذا التأثير بشكل واضح بعد إنتهاء السنة الثانية لفترة التعاقد بين العميل وشركة المراجعة. هناك علاقة ايجابية بين طول فترة التعاقد ومستوى إدارة الأرباح قبل صدور قانون SOX، إلا أن هذا السلوك لم يحدث بعد صدور القانون، وأيد ذلك(Dellaportas,2013). كما قامت دراسة (مبارك، ٢٠١٠) باختبار العلاقة بين تأثير طول فترة التعامل بين المراقب والشركة التى يراجع حساباتها على جودة عملية المراجعة. واستخدم الباحث جودة رقم الأرباح كمؤشر على جودة التقارير المالية. توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات تأثير معنوى بين جودة التقارير المالية وطول فترة التعاقد بين المراقب والشركة. كما اختبرت دراسة (Allam,et,al.,2011) أثر التناوب الالزامى وفترة تعاقد شركة المراجعة مع العميل على التحفظ المحاسبى. وتوصلت إلى يزيد التحفظ المحاسبى فى الأرباح التى تم التقرير عنها بعد تطبيق التناوب الالزامى لشركة المراجعة. وأن فترات التعاقد الطويلة ترتبط سلبياً مع قيمة الاستحقاقات غير العادية، وترتبط إيجابياً بالادارة الحقيقية للأرباحReal Earnings Management وأيد ذلك(Hamdan,et, al.,2011). كما استهدفت دراسة (Yazawa,2011) اختبار العلاقة بين التناوب الالزامى لشريك المراجعة وجودة المراجعة من خلال قياسها بجودة الاستحقاقات التقديرية بالتطبيق على البيئة اليابانية وتضمنت عينة الدراسة (٣٥٨) شركة مقسمة إلى قطاعات مختلفة. توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابى لقصر فترة التعاقد على الاستقلال المهنى للمراقب وينتج ذلك عن تطبيق سياسة محاسبية متحفظة، وشكه المهنى، وبذله العناية المهنية الواجبة.

كما تناولت دراسة (Harris,2012) مدى إختلاف مستوى جودة المراجعة بعد تطبيق التناوب الإلزامى لشركات المراجعة. باستخدام عينة من شركات ثلاث دول من الدول التى أخذت بنظام التناوب الالزامى لشركة المراجعة وهى؛ ايطاليا، البرازيل، وكوريا الجنوبية خلال السنوات من ١٩٩١-٢٠١٠. توصلت الدراسة إلى وجود إنخفاض كبير فى مستوى إدارة الأرباح بعد تطبيق التناوب الالزامى لشركات المراجعة. أهمية تناوب شركات المراجعة باعتباره من الأليات الهامة التى يمكن إستخدامها للحد من سيطرة شركات المراجعة الكبرى على سوق المراجعة، وأيد ذلك (Velte and Stiglbauer,2012). كما تناولت دراسة (Chen and Qingliang,2012) أثر

التناوب الالزامى للمراقب على مستوى الآداء المهنى للمراقب، وأشارت إلى زيادة العلاقات الشخصية له مع الإدارة، الناتجة من طول الفترات الزمنية، مما تجعله أكثر تآلفاً مع ممارسة المحاسبة الابتكارية فى التقارير المالية، وإنخفاض جودتها. وتوصلت إلى أهمية زيادة جودة الآداء المهنى لمراقب الحسابات وتدعيم إستقلاله، من خلال التناوب الالزامى للمراقب، لزيادة مصداقية وشفافية التقارير المالية. وأن جودة المراجعة بدأت فى التحسن بعد تطبيق التناوب الالزامى للمراقب، ووجود إنخفاض كبير فى مستوى إدارة الأرباح مقارنة بالقوائم المالية الخاصة بالسنوات التى تسبق تطبيق التناوب الالزامى للمراقب، حيث إنخفض مستوى تمهيد الدخل والاستحقاقات الاختيارية، وأيد ذلك(kim,et,al., 2015).

كما تناولت دراسة (رضوان،٢٠١٣) الإنعكاسات المترتبة عن التناوب الالزامى للمراقب على إستقلاله والآثار الاقتصادية على المنشآت محل المراجعة. توصلت الدراسة إلى أن أهم فائدة لتناوب المراقب هو أنه عندما يكون المراقب وثيق الصلة بالعميل بعد فترة تعاقد طويلة بينهما وكثيراً ما يتحيز إلى الادارة فى تقاريره. لذلك يقلل التناوب الالزامى من مخاطر فشل المراجعة المرتبط بالشركات، وأيد ذلك (Choi,et,al.,2013). كما توصلت دراسة (ريشو،٢٠١٤) إلى أن طول فترة المراجعة تؤدى إلى تحيز المراقب حتى ولو نجحت فى تدنية مخاطر الخطأ العشوائى إلى الصفر. كما قامت دراسة (الشريف،٢٠١٤) باقتراح نموذج كمي لقصر فترة التعاقد على موضوعية الحكم الشخصي للمراقب، وإنعكاس ذلك على مستوى جودة المراجعة، مع الإعتماد على بيانات شركات تعمل في بيئة الأعمال المصرية من قطاعات مختلفة. وتوصلت إلى أهمية البحث عن آلية لدعم موضوعية الحكم الشخصي خلال الأجل القصير في بيئة الأعمال المصرية. كما تناولت دراسة (غنيم، ٢٠١٥) مدى تأثير تطبيق سياسة التناوب الإلزامى للمراقب على قدرته فى إكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية بالمملكة العربية السعودية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (الشك المهني، الاستقلال المهني، التكاليف الأولية لعملية المراجعة، ومنحنى التعلم) وبين المتغير التابع(القدرة على إكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، وأيد ذلك (Nazemi,et,al.,2015)

٢/١/٨الدراسات المعارضة لتطبيق التناوب الالزامى لمراقب الحسابات وعلاقته بجودة التقارير المالية:

إهتمت هذه المجموعة من الدراسات بمعارضة قصر فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والشركة محل المراجعة. ولا يرون في ذلك أدلة كافية وملائمة على أنها سوف تؤدي إلى تحسين موضوعيته واستقلاله، بل على العكس من ذلك فقد يؤدي تناوب المراقب إلى فساد استقلاله وموضوعيته أكثر من تعزيزها. فقد تناولت دراسة (Biddle,et,al.,2009) العلاقة بين طول فترة التعاقد وعلاوة مخاطر الأسهم، مع الإعتماد على عينة من (٧٨) شركة تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية بعمان خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير سلبى لقصر فترة التعاقد على حجم المعرفة، خاصة فى حالة التعاقد مع مراقب ينتمى

لشركة مراجعة أخرى، بخلاف شركة المراجعة السابقة. كما يرى (A.A.Idris.2012) بأن مراقب الحسابات في حاجة للإحتفاظ بالشركة محل المراجعة لفترة أطول، بما يدعم قدرته على تخفيض الخسائر التي تتولد في الفترات الأولى للتعاقد، وأن التهديد بإنهاء التعاقد الذي قد تمارسه إدارة الشركة محل المراجعة يضعف من إستقلاله المهني، مما يترتب عليه ميله إلى تقديم تقرير يتناسب مع رغبات الإدارة بهدف دفع الإدارة على تجديد التعاقد معه فترات أخرى في المستقبل. ليس من الضروري أن يؤدى التناوب الالزامى للمراقب إلى تحسين جودة الأرباح أو تحسين جودة التقارير المالية.

وفى نفس الاتجاه، تناولت دراسة (Jean,et,al.,2012) تحليل العلاقة بين التناوب الالزامى للمراقب وموضوعية رأيه ومستوى جودة التقارير المالية، وتضمنت عينة الدراسة (٧٧٢) شركة إستراليةمقيدة فى سوق الأوراق المالية. توصلت الدراسة إلى أن مراقب الحسابات يميل بطول فترة التعاقد للموضوعية فى حكمه الشخصى، مما ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية، وأن هناك علاقة طردية بين التحفظ المحاسبى وطول مدة بقاء مراقب الحسابات لمراجعة حسابات نفس الشركة.

- تقييم نتائج الدراسات السابقة:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة، يمكن التوصل إلى أنها قد إتفقت فيما بينها على:

- هناك تعارضاً واضحاً فى نتائج الدراسات السابقة حول أهمية التناوب الالزامى لمراقب الحسابات، ولكل رأى حجته القوية. مما يستلزم عناية خاصة عند دراستها وبحثها. بالإضافة إلى إرتياد منطقة بحثية فى غاية الأهمية المهنية، وهى التناوب الالزامى لمراقب الحسابات للإرتقاء بمستوى جودة الآداء المهنى للمراقب، باعتبار التناوب الالزامى للمراقب ضمان لاستقلاله وجودة كل من عملية المراجعة والتقارير المالية، وإستعادة المصداقية لدى المستفيدين فى شفافية التقارير المالية الموثقة، وتدنية فجوة الثقة المهنية المرتبطة بها.

- إعتمدت بعض الدراسات على التحليل النظرى للدراسات السابقة، وإعتمد البعض الأخر على إستخدام التحليل الإحصائي لعدد من البيانات الفعلية للتوصل إلى إستنتاجات بشأن كل من التناوب الالزامى لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية. ولم تتطرق إلى محاولة تقويم أثر العلاقة بين التناوب الالزامى لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية فى بيئة الممارسة المهنية، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية من خلال الدراسة التطبيقية.

- لم تقدم الدراسات السابقة دليل موضوعى من بيئة الأعمال المصرية - فى حدود علم الباحثة- حول أثر التناوب الالزامى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية، من خلال إستخدام الأسلوبين الأكثر شيوعاً وإستخداماً فى الدراسات السابقة، وهما؛ مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح، وعليه ركزت الدراسة الحالية على تقديم دراسة تطبيقية فى بيئة الأعمال المصرية لعينة عشوائية من القوائم المالية وتقارير المراجعة للشركات المصرية المسجلة في بورصتي القاهرة والإسكندرية.

٢/٨ الإطار العام للتناوب الالزامى لمراقب الحسابات:

هناك إنعكاسات هامة للتناوب الالزامى لمراقب الحسابات على كل من المنشأة محل المراجعة، ومراقب الحسابات، وذلك على النحو التالى:

١/٢/٨ أثر التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات على المنشأة محل المراجعة:

تتأثر المنشآت محل المراجعة بآثار إقتصادية مباشرة وغير مباشرة نتيجة حدوث التناوب الإلزامى للمراقب. تتمثل الآثار الإقتصادية غير المباشرة فى، تأثر القيمة المستقبلية لمنشآت الأعمال والتى يمكن ملاحظته من خلال أسعار أسهمها. وهناك إختلاف فى نتائج الدراسات السابقة فى إتجاه أسعار الأسهم. ترى بعض الدراسات (Monroe,2013) أن تناوب المراقبين يؤدى فى الغالب إلى إنخفاض أسعار الأسهم، ويرجع ذلك إلى أن المستثمرين يمكن أن يفسروا التناوب بأن هناك خلافاً وقع بين المنشأة والمراقب نتيجة بعض المشاكل الإقتصادية التى تعانى منها المنشأة، وأن هناك معلومات سلبية يراد حجبها عن الجمهور مما ترتب عليه هذا التناوب. وهناك دراسات أخرى تشير إلى أن التناوب الإلزامى يمكن أن يسهم فى تدعيم مصداقية القوائم المالية، ومن ثم التأثير بطريقة إيجابية على أسعار أسهم المنشآت خاصة إذا كان هذا التناوب من مكاتب مراجعة صغيرة الحجم إلى أخرى كبيرة الحجم. (Fitriany,et,al.,2010)

تتمثل الآثار الإقتصادية المباشرة فى؛ تتحمل المنشآت محل المراجعة مزيداً من التكاليف المباشرة نتيجة قرارها بالتناوب الإلزامى للمراقب، حيث يمر قرار التناوب بمرحلتين هما؛ إتخاذ قرار تناوب المراقب الحالى، وإختيار مراقب آخر جديد (Ferrero,2014). كما تتحمل المنشآت محل المراجعة، تكاليف تسوية مستحقات المراقب الحالى، وتكاليف البحث عن مراقب جديد. هناك مدى واسعاً من التكاليف المباشرة الناتجة عن التناوب الإلزامى للمراقب، يبدأ من تحمل المنشأة مقابل مساعدة المراقب لتفهم أنشطة وطبيعة الصناعة التى تنتمى إليها، حتى فشل المراقب المحتمل والناتج عن عدم تآلفه مع العميل. وفى نفس الوقت تحقق المنشآت وفورات إقتصادية من هذا التناوب يمكن أن ينشأ من خلال تخفيضات الأسعار Low Balling والتى يقدمها المراقبون للعملاء الجدد عند بداية التعاقد. تقوم مكاتب المراجعة بمنح العملاء الجدد تخفيضات فى الأسعار فى السنوات الأولى لعملية المراجعة، على أن تغطى مكاتب المراجعة هذه الخسائر فى السنوات التالية. ولذا يجب على المنشآت إجراء دراسة إقتصادية توازن فيها بين التكاليف والمنافع الناتجة عن قرار التناوب، مما يكون له أثر هام فى قرار التناوب أو الإبقاء على المراقب الحالى.

يتضح مما سبق، أن للتناوب الإلزامى للمراقبين أثر على إتجاه أسعار أسهم المنشآت يرتبط بعوامل أخرى متشابكة. ويجب الربط بين الظروف المالية التى تمر بها المنشأة محل المراجعة، وحجم مكتب المراجعة الذى سوف يتم التغيير إليه من خلال إحتمالين هما؛ إذا كانت المنشأة تتسم بضعف مركزها المالى وتتحول من مكاتب المراجعة كبيرة الحجم إلى صغيرة الحجم، فان ذلك يمكن أن يؤثر بشكل سلبى على أسعار أسهمها، أكثر من المنشآت التى تتسم بقوة مركزها المالى وتقوم بتناوب المراقب. إذا كانت المنشأة تتسم بضعف مركزها المالى وتتحول من مكاتب مراجعة صغيرة الحجم إلى كبيرة الحجم، فان ذلك يمكن أن يؤثر بشكل إيجابى على أسعار أسهمها، أكثر من المنشآت التى تتسم بقوة مركزها المالى وتقوم بتناوب مراقب الحسابات.

٢/٢/٨ أهميـة التناوب الالزامى لمراقب الحسابات:

يعتبر دور مراقب الحسابات دوراً فاعلاً ومكملاً للإدارة فى إنتاج التقارير المالية الموثقة، حيث تتأثر درجات الثقة والمصداقية لكافة المستخدمين بالدور الذى يضطلع به فى الإرتقاء بمستوى مصداقية وشفافية المحتوى المعلوماتى لها وتحقيق جودة الربح فى إطار الأزمات المالية المتتالية للشركات فى البيئة المعاصرة التى أطلت بظلالها وظهرت الشكوك والإتهامات فى عدم وفائه بمسئولياته المهنية المتطورة مع المستجدات وتوالت الدعوات إلى ضرورة تفعيل قدراته للإرتقاء بمستوى آدائه المهنى، وتعظيم الثقة والشفافية فى محتوى المعلومات فى التقارير المالية وتحقيق جودة الربح وزيادة قدرته التفسيرية. (السيد، ١٩٩٦؛ يوسف، ٢٠١٢؛ ابراهيم، ٢٠١٤)

ويتضح من تحليل الدراسات السابقة، أن هناك عدم إستقرار واضح على إستخدام المصطلح الذى يعبر عنه التناوب الالزامى، فأحياناً تتحدث الدراسات السابقة عن تغيير المراقبAuditor Change قد لا ينطوى فى جميع الحالات على عملية تناوب بين عدد محدود ومحدد من المراقبين، وأحياناً نجد الحديث عن تناوب المراقب Auditor Rotation (Frank,2011; Kramer,et,al.,2011; Velte&Stiglbauer,2012) والذى يقتصر فى نطاقه على عدد محدود وشخصيات محددة من المراقبين يتم التناوب فيما بينهم على مراجعة القوائم المالية لأحد عملاء المراجعة. وهناك بعض الدراسات إستخدمت المصطلحين معاً (Ferrero,2014) ومن الواضح أن المصطلحين (التغيير والتناوب) مترادفين لذات المفهوم. وهناك دراسات أخرى تناولت القضية ذاتها من خلال إستخدام مصطلح التناوب ومصطلح التبديل أو الانتقال أو التغيير Switch. وهناك دراسات أخرى تناولت القضية من خلال مصطلح التدوير Turnover . هذه الدراسات لم تحدد ما إذا كانت هذه المصطلحات (التناوب، التغيير، التبديل، والتدوير) تمثل مرادفات لبعضهم البعض أم يوجد إختلاف بينها. وفى هذه الدراسة سوف يتم إستخدام مصطلح التناوب الالزامى Mandatory Auditor Rotation. ويوضح الشكل التالى الإطار العام للتناوب الإلزامى لمراقب الحسابات.

الإطار العام للتناوب الإلزامى لمراقب الحسابات*

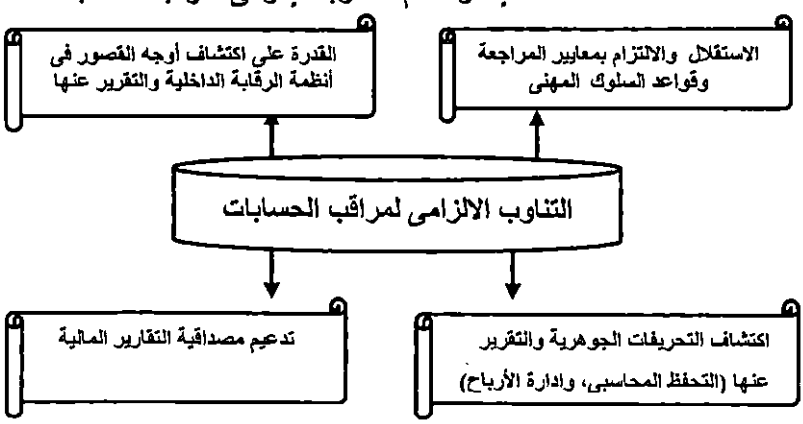

* الشكل من إعداد الباحثة بالاستفادة من الدراسات السابقة.

يتضح من الشكل السابق أن، هناك العديد من الآثار والعلاقات الايجابية المتوقع تحققها فى البيئة المصرية بين التناوب الالزامى لمراقب الحسابات، وجودة التقارير المالية للشركات محل المراجعة. حيث يترتب عليه استقلال مراقب الحسابات، والالتزام بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهنى، والتقرير عن أوجه القصور بمنشأة العميل محل المراجعة، تحسين القدرة على إكتشاف أوجه القصور فى أنظمة الرقابة الداخلية والتقرير عنها، وإكتشاف التحريفات الجوهرية سواء المرتبطة بمستوى التحفظ المحاسبى، وممارسات إدارة الأرباح والتقرير عنها، مما يؤدى إلى تدعيم مصداقية التقارير المالية.

تتمثل أهمية التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات فى؛ يترتب على طول فترة التعاقد أكثر من ثلاث سنوات؛ تأثير سلبى على الإستقلال المهنى للمراقب وشكه المهنى، نتيجة ما إستقر فى أذهان المراقب وفريقه، حول نزاهة الإدارة، ودقة مخرجات النظام المحاسبى، وسلامة نظام الرقابة الداخلية، مما يؤدى إلى إرتفاع علاوة مخاطر الأسهم نظراً لإنخفاض مستوى جودة عملية المراجعة. تأثير سلبى على موضوعية الحكم الشخصى للمراقب الوارد فى تقرير عملية المراجعة، حيث يميل لإصدار رأى غير متحفظ، وإرتفاع حجم المعرفة التى يمتلكها مراقب الحسابات، عن طبيعة نشاط شركة العميل، نتيجة لتراكم المعرفة بمرور الوقت، وتأثير سلبى على الإستحقاقات الإختيارية فى الشركات. كما تقلل طول فترة التعاقد من كفاءة عملية المراجعة حيث تعيق من قدرة المراقب على تطوير برامج ابتكارية وابداعية وذلك بسبب الألفه الزائدة عن الحد Over Familiarity.

ومن ناحية أخرى فإن طول فترة التعاقد يترتب عليها زيادة حجم التحريفات الجوهرية في محتوى القوائم المالية، وإنخفاض جودة وشفافية التقارير المالية الموثقة. ويساعد التناوب الالزامى للمراقب فى تدعيم الاستقلال والتحرر من كافة الضغوط الادارية للتدخل والتأثير فى أحكامه المهنية، وتدعيم الاستقلال فى المظهر والواقع الفعلى وإستقرار الحالة الذهنية والنفسية والتى تعد من العوامل الهامة والمؤثرة فى جودة المراجعة.

(منصور،٢٠١٣؛ محمد،٢٠١٥)

ومن جهة أخرى، قد يكون للتناوب الإلزامى للمراقبين آثار إيجابية على إستقلال المراقب خاصة فى حالة طول فترة التعاقد بين مراقب وعميل ما، مما قد تنشأ عنه علاقات بين أفراد المراجعة وموظفى العميل، وإتباع المراقب إجراءات مراجعة أقل فعالية. وتجدر الإشارة إلى، أن دستور مهنة المحاسبة والمراجعة وقانون شركات الأموال فى مصر لم يحددا أى فترة يمكن للمراقب أن يقضيها مع عميل ما، وترك الأمر بدون ضوابط مما يتطلب إعادة النظر خاصة وأن طول فترة التعاقد أو قصرها يمكن أن يؤثرا بطريقة سلبية على إستقلال المراقب.

٣/٢/٨ أهم ما إستقرت عليه الدول التى تناولت قضية التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات، وجودة التقارير المالية:

مما لاشك، أن مراقبى الحسابات الذين لديهم حالة عالية من الشكوك المهنية يكون لديهم قدر أكبر من فعالية عملية مراجعة الحسابات دون التضحية بالكفاءة. وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، تشير الدراسات(Yazawa,2011) التى تناولت قضية تغيير مراقب الحسابات الى أن، تتمثل أسباب تغيير مراقب الحسابات فى ثلاثة أسباب تتمثل فى؛

تغييراً إختيارياً Voluntary Auditor Change أو تغييراً إضطرارياً أو تغييراً الزامياً (التناوب الالزامى)Mandatory Auditor Rotation . ويحدث التغيير الاختيارى وفقاً لرغبة العميل إذا توافرت لديه الأسباب التى يرى معها ضرورة تغيير المراقب. أما التغيير الإضطرارى يحدث نتيجة التقاعد، أو الوفاة، أو الاستقالة من شركة المراجعة، أو نقله إلى عملية مراجعة أخرى. بالاضافة إلى التناوب الالزامى تطبيقاً لمتطلبات حوكمة الشركات وقيام الهيئات المهنية بوضع حد أقصى كفترة زمنية لمراجعة مراقب معين لأحد الشركات، فقد اتجهت العديد من الدول إلى إصدار التشريعات التى تكفل تغيير المراقب تناوباً الزامياً، وقد تزايد هذا الاتجاه بصفة خاصة بعد أن تطلب قانون SOX عام ٢٠٠٢م فى فقرته رقم (٢٠٣) ضرورة التغيير الالزامى لشريك المراجعة. كما إشترطت بعض التشريعات ضرورة إنقضاء فترة محددة بعد التناوب الالزامى للمراقب قبل أن يعود من جديد لمراجعة نفس الشركة، ويطلق عليها فترة التوقف لما فى ذلك من تأثير على جودة التقارير المالية. إلا أن هناك حاجة لتحليل طبيعة تأثير هذا التناوب في البيئة المصرية على جودة التقارير المالية، من خلال إستخدام مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح. (ريشو،٢٠١٣؛Chen and Zhu,2013;Brian,2012) ويوضح الجدول رقم (١) نظرة عامة حول تطبيق التناوب الالزامى فى بعض دول العالم. وتستهدف الدراسة فى هذا الجزء الوقوف على ما إستقرت عليه الدول التى تناولت قضية التناوب الإلزامى للمراقب، وجودة التقارير المالية، وذلك على النحو التالى:

أ-التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات، وجودة التقارير المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية:

ألزمت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق الماليةSEC الشركات العامة التى تقوم بالتناوب الإلزامى للمراقبين إعتباراً من نوفمبر ١٩٧١ باعداد نموذج (8-k) ونشرها للجمهور، والتى تفصح عن أسباب الخلاف الذى حسم أو لم يحسم بين المنشأة والمراقب خلال مدة الثمانية عشر شهراً السابقة لتاريخ التناوب. وفى عام ١٩٨٨ أصدرت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية تعليمات تطالب الشركات العامة بمزيد من الافصاح عن أوجه الخلاف، بحيث لا يقتصر ذلك على أمور محاسبية بل يمتد إلى جوانب أخرى. مثال، نظام الرقابة الداخلية، والشهادات أو الإقرارات التى يحصل عليها المراقب من إدارة الشركة. كما تم إصدار قانون SOX فى عام ٢٠٠٢ لحماية المستثمر من جانب مجلس النواب الأمريكى، وجاء به العديد من المتطلبات التي تهدف إلى تعزيز مستوى الإستقلال المهني للمراقب، حيث نص فى الفقرة رقم (٢٠٣) على إلزام الشركات محل المراجعة بضرورة التغيير الالزامى لشريك المراجعة بعد إكتمال فترة تعاقد خمس سنوات من تاريخ بداية تقديم خدمات المراجعة، وعدم تقديم خدمات المراجعة لهذه الشركة مرة أخرى إلا بعد إنتهاء فترة التوقف (Coolin off Period) والتى تبلغ خمس سنوات. كما يتفق المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين مع الرأي الذي يطالب بالتناوب الإلزامى للمراقب بالرغم من أنه سوف يكون مكلفاً.

(Barua,2005; Ninlaphy & Phapruke,2011; Sarbanes Oxley,2002; Hossein,2011;Ferrero,2014)

ب- التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات، وجودة التقارير المالية فى جمهورية مصر العربية:

إهتم المشرع المصرى بموضوع التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وعلاقته بجودة التقارير المالية. فقد قام مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال المصري Capital Market باصدار القرار رقم (١١) لعام ٢٠٠٧ والذى نص فى المادة رقم (١) على ضرورة التزام كلاً من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة بالقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات. كما قام مركز المديرين المصرى التابع لوزارة الاستثمار فى عام ٢٠١١، باصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المعدل، والذى سبق إصداره عام ٢٠٠٥ والذى نص فى الجزء الرابع من القسم الخامس على أنه "لا يعين مراقب الحسابات كشخص طبيعى لأكثر من خمس سنوات، ولا ينبغى إعادة تعيينه قبل إنقضاء سنتين على إنتهاء عمله كمراقب حسابات للشركة". كما نص القسم الرابع على "كل شركة إعداد جدولاً توضح فيه ما تلتزم به من تلك القواعد، وما لا تلتزم به إلتزاماً كاملاً وأسباب ذلك. (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، مارس ٢٠١١) كما قام مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية باصدار الدليل المصرى لحوكمة الشركات فى أغسطس ٢٠١٦ والذى نص على "لا يعين مراقب الحسابات كشخص طبيعى لأكثر من خمس سنوات، ولا يجب إعادة تعيينه قبل إنقضاء ثلاث سنوات على إنتهاء عمله كمراقب حسابات الشركة، ويفضل للشركات الكبرى تعيين مراقبين اثنين لحساباتها. (الدليل المصرى لحوكمة الشركات، أغسطس ٢٠١٦)

جدول رقم (١) *

نظرة عامة حول تطبيق التناوب الالزامى فى بعض دول العالم *

اسم الدولة	تناوب شركة المراجعة	تناوب شريك المراجعة	اسم الدولة	تناوب شركة المراجعة	تناوب شريك المراجعة
الولايات المتحدة	لا يطبق	يطبق	سلوفنيا	خمس سنوات لشركات التامين واستثمار الادارة	يطبق سبع سنوات
فرنسا	لا يطبق	يطبق ست سنوات	المانيا	لا يطبق	يطبق سبع سنوات
استراليا	لا يطبق	يطبق منذ ٢٠٠١	اليونان	لا يطبق	يطبق سبع سنوات
ايسلندا	خمس سنوات للمؤسسات المالية وشركات التامين	لا يطبق	قبرص	لا يطبق	يطبق سبع سنوات
بلجيكا	ثلاث سنوات	يطبق ست سنوات	الدنمارك	لا يطبق	يطبق سبع سنوات
البرازيل	خمس سنوات	لا يطبق	فلندا	لا يطبق	يطبق سبع سنوات
الصين	ثلاث سنوات للمؤسسات المالية والوحدات المملوكة للدولة	يطبق خمس سنوات	عمان	اربع سنوات للشركات الخاصة والمساهمة و الشركات التى تسيطر عليها الحكومة	لا يطبق
ايطاليا	ثلاث سنوات (اجمالى تسع سنوات)	لا يطبق	باكستان	خمس سنوات للمؤسسات المالية وشركات التامين	لا يطبق
اليابان	لا يطبق	لا يطبق	سنغافورة	لا يطبق	يطبق خمس سنوات
ماليزيا	لا يطبق	يطبق خمس سنوات	أسبانيا	ثلاث سنوات (اجمالى تسع سنوات)	لا يطبق
تايوان	لا يطبق	يطبق	انجلترا	لا يطبق	يطبق خمس سنوات
الصين	لا يطبق	يطبق خمس سنوات	كندا	لا يطبق	يطبق خمس سنوات
جمهورية مصر العربية	لا يطبق	يطبق ست سنوات	المملكة العربية السعودية	لا يطبق	يطبق خمس سنوات

* المصدر: Sayyar,et,al.,2014,p.82

يتضح من الجدول السابق، لم يقتصر الاهتمام بالتناوب الالزامى للمراقب على الدول المتقدمة فقط، وانما حظيت بالاهتمام من جانب العديد من الدول النامية. واختلاف المدة فى الولايات المتحدة الأمريكية قبل وبعد صدور قانونSOX ، حيث إختلفت المدة من سبع سنوات تعاقد وسنتين توقف قبل صدوره إلى أن أصبحت خمس سنوات تعاقد وخمس سنوات توقف بعد صدور القانون. كما اتفقت معها بعض الدول فى فترات التعاقد مثل المملكة المتحدة، استراليا، ماليزيا، الصين، كندا، والمملكة العربية السعودية. واختلف الوضع فى دول الاتحاد الأروبى، جمهورية مصر العربية (الشركات العاملة فى مجال

الأوراق المالية)، والمملكة الأردنية الهامشية. كذلك اتفقت استراليا، دول الاتحاد الأروبى، الصين كندا، المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهامشية فى تحديد فترة التوقف. كما اختلف الوضع فى ماليزيا والتى اتفقت مع جمهورية مصر العربية والتى حددت فترة التوقف بسنة واحدة فقط. يتضح مما سبق، أهمية عدم تجاوز فترة التعاقد لمراقب الحسابات لمراجعة عميل المراجعة خمس سنوات.

ج-التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات، وجودة التقارير المالية فى المملكة العربية السعودية:

نص القرار الوزارى رقم (٩٠٣) بتاريخ ١٤١٤/٨/١٢ هـ، الموافق ١٩٩٤/١/٢م على "التزام شركات المساهمة السعودية بتناوب مكتب المراجعة كل ثلاث سنوات، ويمكن أن يستمر سنتين إضافيتين إذا دخل معه مكتب مراجعة آخر كشريك، وهذا معناه أن يكون هناك مكتبين للمراجعة فى السنتين الرابعة والخامسة". وبعد ذلك صدر القرار الوزارى رقم (٢٦٦/ ق) بتاريخ ١٤٢٩/٨/٨هـ، الموافق ٢٠٠٨/٩/١م ويسرى العمل به إعتباراً من ٢٠٠٨/٨/٣١م. ونص القرار على تعديل المادة رقم (٨) من الضوابط المرفقة بالقرار الوزارى رقم (٩٠٣) بحيث يصبح النص على النحو التالى"يجب ألا تزيد مدة المراجعة لشركات المساهمة التى يقوم بها مكتب المراجعة عن خمس سنوات متصلة، ويجب أن يتم إنقضاء فترة سنتين قبل معاودة مراجعتها من قبل نفس المكتب. وتحسب مدة المراجعة بالنسبة للشركات المساهمة التى إحتفظت بمكتب المراجعة فى تاريخ العمل بهذا القرار خمس سنوات أو أكثر إعتباراً من ١٤٢٦/١/١هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/١٠ م.(مبارك، ٢٠١٠)

٣/٨ التناوب الالزامى لمراقب الحسابات: الجدل القائم حول أهميته والآثار المترتبة عليه:

ناقش الممارسين والأكاديمين (Daniels&Booker,2011) ايجابيات وسلبيات العلاقة طويلة المدى بين المراقب والعميل، حيث يعتقد البعض أن طول الفترة التى تحتفظ فيها شركة المراجعة بالعلاقة مع العميل تهدد المفاهيم العامة لاستقلال المراقب وجودة المراجعة. وعلى الرغم من أن قانون SOX قد ركز على أهمية التناوب الالزامى للمراقب، إلا أنه مازال يوجد جدل كبير بين الجهات التنظيمية والدراسات الأكاديمية حول ما اذا كانت هناك آثار إيجابية أو سلبية لتطبيق التناوب الالزامى للمراقب. ومما يؤكد ذلك، ما ذكرته دراسة (Hirschey,et,al.,2010) من أنه على الرغم من أنه كان من المتوقع فى ظل تلك الاصلاحات التى فرضها قانون SOX أن يحدث تحسن فى مصداقية التقارير المالية وبالتالى انخفاض فى حجم إعادة إصدار التقارير المالية، إلا أن خلافاً عن المتوقع، فقد إرتفع عدد الاعلانات عن حالات إعادة إصدار التقارير المالية السنوية بشكل ملحوظ منذ صدور قانون SOX فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٢. وإهتماماً من الدراسات الأكاديمية بالجدل المثار بشأن التناوب الالزامى للمراقب والآثار المترتبة عليه، فقد إهتمت دراسة (Sayyar,et,al.,2014) بمناقشة وإستعراض الدراسات الحديثة التى تناولت التناوب الالزامى لكل من شريك وشركة المراجعة فى عدد من الدول المتقدمة والنامية. وقد توصلت

الى تلخيص لأوجه الاختلاف بين مؤيدى ومعارضى التناوب الالزامى للمراقب. ويوضح الجدول رقم (٢) ملخص للاختلافات بين مؤيدى ومعارضى التناوب الالزامى لمراقب الحسابات.

الجدول رقم (٢) *

ملخص للاختلافات بين مؤيدى ومعارضى التناوب الالزامى لمراقب الحسابات

رأى مؤيدى التناوب الالزامى للمراقب	رأى معارضى التناوب الالزامى للمراقب
- تعزيز استقلال المراقب.	- تكلفة التناوب الالزامى للمراقب أكبرمن فوائده.
- تعزيز جودة المراجعة.	- زيادة فشل المراجعة بسبب نقص معرفة المراقب الجديد بالعميل.
- تعزيز الاستقلال فى المظهر	- تناوب المراقب ليس فى مصلحة الجمهور.
- فرصة دخول شركات المراجعة الصغيرة للسوق.	- السماح لشركات المراجعة الصغيرة بالدخول إلى السوق بسهولة.

*المصدر: Sayyar,et,al.,2014,p.81

يتضح مما سبق، يعتقد المؤيدون أن العلاقات طويلة الأجل بين المراقب والعميل تزيد من احتمال فشل عملية المراجعة. ويستند هذا الاعتقاد الى أن استمرار العلاقة لفترة طويلة سوف يؤدى الى زيادة مستوى الألفة Familiarity بين الطرفين، مما يؤدى الى تدهور استقلال المراقب ومستوى الشك المهنى الذى يمارسه. ولذا يمنع التناوب الالزامى وجود أى علاقات بين المراقب والعميل لفترة طويلة، مما يؤدى الى انخفاض عدد حالات فشل المراجعة. أى أن التناوب الالزامى لشركة المراجعة من شأنه أن يؤدى الى ارتفاع جودة المراجعة نظراً لتعزيز استقلال المراقب. فى حين يعتقد المعارضون أن شركات المراجعة تكتسب معلومات ذات قيمة حول العملاء على مر الزمن، ونتيجة لذلك فان المعارضين يعبروا عن قلقهم من أن سياسة التناوب الالزامى من شأنها أن تؤدى الى نقص المعرفة بالعميل، وبالتالى الافتقار إلى الخبرة بالعميل، مما يترتب عليه أن تصبح عملية المراجعة أكثر عرضة للفشل فى ظل العلاقات قصيرة المدى بين المراقب والعميل.

٤/٨ إنعكاسات التناوب الالزامى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية:

تستهدف الدراسة فى هذه الفرعية تحليل إنعكاسات التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف سوف تعرض الباحثة لكل من؛ مفاهيم جودة التقارير المالية، أساليب قياس جودة التقارير المالية، وتحليل العلاقة بين التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية، وذلك على النحو التالى:

١/٤/٨ مفاهيم جودة التقارير المالية:

تحظى جودة التقارير المالية باهتمام أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين فى الأسهم، وتزايد هذا الإهتمام بعد حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة وإنهيار بعض

الشركات. بالإضافة إلى ما أثارته حالات إحتيال الشركات العالمية من جدل كبير عند كثير من مستخدمى التقارير المالية، مما أدى إلى إنخفاض الثقة فى جودة ومصداقية تمثيل التقارير المالية للواقع الحقيقى للشركة. وقد ترتب على ذلك ضرورة وجود معيار موثوق به للحكم على جودة التقارير المالية. وترتبط جودة التقارير المالية بجودة المعلومات الواردة بها، بالإضافة إلى مراعاة الجودة فى جميع مراحل إعداد هذه التقارير بدءاً من إدارة الشركة وإنتهاءاً بعمل مراقب الحسابات. ويحتاج المستثمرين إلى درجة عالية من الجودة فى التقارير المالية والتى تؤدى إلى تحقيق الكفاءة المطلوبة للاستثمار. وتوفر جودة التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين خاصة عن كمية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية. ويؤدى عدم التلاعب بالأرباح إلى ضمان حد أدنى من جودة المعلومات المحاسبية، وكلما زادت جودة التقارير المالية تنخفض مخاطر الإستثمار على غرار ما يحدث فى أسواق المال المتقدمة.

وفيما يتعلق بمفهوم جودة التقارير المالية فقد إختلفت الآراء حول هذا المفهوم، فقد عرفت دراسة (خليل،٢٠٠٣) جودة التقارير المالية بأنها ما تتصف به المعلومات المحاسبية التى تتضمنها تلك التقارير من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين. ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف، وأن تعد فى ضوء مجموعة من المعايير القانونية والمحاسبية والفنية والمهنية لتحقيق الهدف من إستخدامها والوصول لتقارير مالية جيدة. ويتم ذلك من خلال إستراتيجيات أو إجراءات وآليات تساهم فى الإهتمام بعملية إعداد التقارير. كما عرفها (Sayyar,et,al.,2014) بأنها الدقة التى يتم بها إعداد تقارير مالية تحمل معلومات عن عمليات الشركة خاصة مع تدفقاتها النقدية المتوقعة لافادة المستثمرين فى قراراتهم. بينما تعرف دراسة (Karami and Farzad, 2013) جودة التقارير المالية بأنها تطوير شفافية تقرير مالى ذات جودة عالية من خلال إفصاح كامل وشامل، حيث يهتم بجودة التقرير المالى كل من مجلس الادارة والمساهمين والباحثين والمحاسبين المهنيين. أما دراسة (Jace,et,al.,2014) فقد ركزت على ما تحققه التقارير من منفعة للمستخدمين، ومدى خلوها من الممارسات الانتهازية للإدارة. بينما ترى دراسة (Andrei,et,al.,2015) أن التقارير الأعلى جودة هى التى يتم إعدادها فى ضوء المعايير المحاسبية والتشريعات والقوانين وتنطوى على درجة أكبر من التحفظ المحاسبى، ويترتب عليها إنخفاض عدم تماثل المعلومات.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد، ضرورة التفرقة بين أربعة إتجاهات للاستدلال على جودة التقارير المالية منها؛ مدى توافر مجموعة من الخصائص فيما تقدمه التقارير المالية من خصائص من أبرزها الملاءمة وإمكانية الاعتماد والتغذية العكسية وغيرها من الخصائص. كما يرتبط مفهوم جودة التقارير المالية بمدى ما تقدمه من معلومات تفيد مستخدمى القرارات خاصة فى مجال التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. كما تكون التقارير المالية أكثر جودة عند التزامها بتطبيق معايير المحاسبة من ناحية والتشريعات القانونية من ناحية أخرى. بالاضافة إلى الربط بين جودة التقارير المالية وإنخفاض عمليات إدارة الأرباح، وزيادة مستوى التحفظ المحاسبى. (مليجى،٢٠١٦ ؛ ابراهيم، ٢٠٠٨)

يتضح مما سبق، أن جوهر الإهتمام بالتقارير المالية هو التركيز على منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذى القرارات وأصحاب المصالح وخاصة المستثمرين فى أسهم الشركات والذين يتخذون قرار الاستثمار بناءً على صدق المعلومات الواردة بالتقارير المالية وخلوها من أى تضليل وتحريف.

٢/٤/٨ أساليب قياس جودة التقارير المالية فى الفكر المحاسبى:

على الرغم من تأكيد كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على أهمية أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، إلا أن كيفية قياس جودة التقارير المالية تمثل واحدة من المشاكل الرئيسية فى الدراسات السابقة. (Beest,et,al.,2009) وقد كان من الطبيعى أن تهتم الدراسات بكيفية قياس جودة التقارير المالية. (Tasios & Bekiaris,2012)

وقد تناولت مجموعة من الدارسات بالبحث كيفية قياس جودة التقارير المالية بدلالة جودة الأرباح

(Rahman& Yammeesri ,2010; Dechow, et, al., 2010 ; laura,2013). يتوقف تحقيق جودة التقارير المالية على العديد من العوامل السلوكية المرتبطة بمنتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية. ومن أشهر النماذج؛ نموذج قياس إستمرارية الأرباح، ونموذج قياس قدرتها التنبؤية. (Lucy, et,al.,2014) فقد إتجهت بعض الدراسات إلى قياس جودة التقارير المالية من خلال مستوى التحفظ المحاسبى Accounting Conservatism. واتفقت تلك الدراسات (Hu &Zhang , 2014; Karami & Farzad, 2013) على دور التحفظ المحاسبى فى الحد من قدرة الإدارة على إخفاء الأحداث غير السارة، والتلاعب فى الأرقام المحاسبية والمبالغة فى الآداء المالى للوحدة الاقتصادية، مما يؤدى الى تحسين بيئة المعلومات من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف داخل وخارج الوحدة الإقتصادية. (مليجى،٢٠١٤)

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد، إرتبطت الحاجة إلى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية بظهور نظرية الوكالة وانفصال الملكية عن الإدارة والتى أدت إلى زيادة حدة تعارض المصالح بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة. (أبو الخير، ٢٠٠٨) حيث تقضى هذه السياسة بضرورة تبنى المحاسب لوجهة نظر متحفظة عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة فى معالجة الأصول والالتزامات والمصروفات والايرادات من حيث الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والايرادات وبالقيم العليا للالتزامات والمصروفات. وقد أثارت سياسة التحفظ المحاسبى جدلاً واسعاً بين الممارسين والأكاديميين فى مجال المحاسبة بين مؤيد ومعارض. حيث يرى (Barua,2005) أن هذه السياسة تحد من جودة التقارير المالية نتيجة لإفتقاد المعلومات المحاسبية للمصداقية اللازمة لاتخاذ القرار من قبل مستخدمى هذه التقارير، كما تساعد على تكوين إحتياطيات سرية ناتجة عن ترحيل بعض المصروفات لفترات قادمة. فى حين يرى (Laura,2013;Wang,2013) أن للتحفظ المحاسبى العديد من المنافع منها؛ زيادة فاعلية التعاقدات التى يتم إبرامها بين الأطراف المختلفة ذوى المصالح المتعارضة فى الشركة وأهمها عقود المديونية، وعقود

الحوفز الادارية وما يترتب على ذلك من التخفيف من مشاكل الوكالة بين تلك الأطراف، كما يسهم التحفظ المحاسبى فى حل مشكلة عدم تماثل المعلومات.

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى FASB فى عام ١٩٨٠ فى الإطار المفاهيمى رقم (٢) إلى التحفظ المحاسبى بأنه تصرف حذر بشأن ظروف عدم التأكد وذلك لضمان أن عدم التأكد والمخاطرة الملازمة له فى بيئة الأعمال تم أخذها فى الاعتبار. كما عرفه (Beaver and Ryan,2000) بأنه الإنخفاض المستمر فى القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية من فترة الى أخرى. يمكن تعريف التحفظ المحاسبى بأنه، أحد الأدوات الرقابية التى تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة من أجل الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ومساهمى الشركة، كما يمثل المدخل الواجب على المحاسبين إتباعه عند إعداد القوائم المالية كى ينعكس تأثير حالات عدم التأكد المحيطة لمزاولة المنشأة للنشاط الإقتصادى بشرط ألا يترتب على التحفظ المحاسبى تعمد الافصاح عن قيم متدنية للأصول والدخل وقيم متضخمة للالتزامات والمصروفات. وقد حسم مجلس معايير المحاسبة المالية الصراع الدائر حول إعتبار التحفظ المحاسبى من الخصائص الداعمة للخصائص النوعية وتعارضه مع الخصائص النوعية المهمة مثل الصدق فى العرض، والحياد، والقابلية للمقارنة، من خلال حذف التحفظ المحاسبى من الخصائص الداعمة للخصائص النوعية فى الإطار المفاهيمى للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالى المعدل عام ٢٠١٠ م.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد، يؤثر التحفظ المحاسبى على القوائم المالية من خلال بعدين أساسيين وهما؛ يؤدى التحفظ إلى تخفيض درجة ملائمة المحتوى المعلوماتى للميزانية نتيجة التقدير بالنقص لكل من صافى الأصول أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنة بالقيم الاقتصادية لها، وهو ما يعرف بالتحفظ المسبق. يؤدى التحفظ إلى تحريف عملية قياس الدخل من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية السارة والمتمثلة فى أى ارتفاع فى القيم الإقتصادية إلى حين تحقق حدوث تلك الزيادة ويشجع التحفظ على الإعتراف المعجل بأى خسائر متوقعة فى إطار التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة، وهو التحفظ اللاحق، أو المعتمد على وقوع الحدث.

وقد اهتمت الدراسات السابقة بقياس التحفظ المحاسبى باستخدام نموذج (Basu,1997) ، وفى عام ٢٠٠٧ تم إدخال تعديلات على هذا النموذج من جانب (Shroff,et,al., 2013) بالإعتماد على الأحداث الهامة فقط والتى تم تحديدها بأى تغير موجب أو سالب فى عوائد الأسهم خلال السنة بأكثر من ١٠%

وربط هذه التغيرات مع الربح المحاسبى خلال الثلاث أيام التى تحيط بهذا الحدث. ونموذج (Ball and Shivakumar, 2005)، وقياس درجة التحفظ المحاسبى المشروط، ويوسع منه ليشمل بعض خصائص الشركة. كما قام (Zhang,2008) بقياس التحفظ المحاسبى من خلال الربح المحاسبى المحسوب على أساس الإستحقاق وصافى التدفق النقدى من الأنشطة التشغيلية حيث أن ظهور المستحقات بقيمة سالبة خلال فترة زمنية يشير إلى إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، بمعنى وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية

مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها، ويتم حساب المستحقات غير التشغيلية عن طريق طرح المستحقات التشغيلية من إجمالى المستحقات.

بالإضافة إلى، نموذج الإحتياطيات المستترة، بهدف قياس تأثير التحفظ المحاسبى على الميزانية العمومية من خلال حساب نسبة الإحتياطى السرى إلى صافى الأصول التشغيلية، وإرتفاع هذه النسبة معناه زيادة درجة التحفظ المحاسبى على إعتبار أن الإحتياطيات المستترة تتكون عن طريق تبنى إدارة الشركة لسياسات محاسبية متحفظة تخفض الربح. (Zhang,2008) كما تم إستخدام مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى مجمل الربح، ومقياس C-Score. وبالتالى يمكن إستخدام التحفظ المحاسبى كمقياس ملائم لجودة التقارير المالية. وقياس التحفظ المحاسبى باستخدام نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) والذى قدمه (Beaver &Ryan,2000) وسوف يتم الاعتماد على هذا النموذج فى هذه الدراسة. (سعد الدين،٢٠١٤؛ سعودى،٢٠١٦؛ نصر والصيرفى، ٢٠١٥)

يتضح مما سبق، أن التحفظ المحاسبى هو إختيار البدائل المحاسبية التى من شأنها تخفيض القيمة الدفترية لصافى أصول الشركة عن قيمتها السوقية لمواجهة عدم التأكد والمخاطر الملازمة لأعمال الشركة. من خلال الميل نحو الإعتراف المبكر بالأحداث غير السارة مقارنة بالأحداث السارة. ويساهم التحفظ المحاسبى فى زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية وحماية أصحاب المصالح فى المنشأة، لذا يعد مؤشر على جودة التقارير المالية. (نصر والصيرفى ،٢٠١٥)

يعتمد البحث الحالى على قياس التحفظ المحاسبى لكل شركة على حده، وليس لمجموعة شركات خلال فترة معينة، ويعد مقياس قيم صافى الأصول هو المقياس المناسب، لأن نموذج Basu لا يمكنه قياس التحفظ لشركة واحدة، بينما نموذج قيم صافى الأصول يعتمد على نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، كمقياس للتحفظ المحاسبى لكل شركة على حده، كما يعتبر مقياساً تراكمياً لأثر التحفظ المحاسبى على القوائم المالية من تاريخ بداية الشركة حتى تاريخ القياس، وبالتالى لا تحتاج لإستخدام بيانات سلسلة زمنية لعدة سنوات.

ونظراً لعدم وجود مقياس مقبول عالمياً لجودة التقارير المالية، فان إستخدام مقياس واحد لا يغطى كافة أبعاد جودة التقارير المالية. وعلى الرغم من شيوع إستخدام التحفظ المحاسبى كمقياس لجودة التقارير المالية، وتوافر النماذج المستخدمة لقياسه، إلا أن التحفظ يعتبر مقياساً غير كاف لقياس جودة التقارير المالية. ولذا إهتمت مجموعة من الدراسات بقياس جودة التقارير المالية إعتماداً على الحد من ممارسات إدارة الأرباح التى قد تتخذها الإدارة. تعرف إدارة الأرباح بأنها السلوك المحاسبى الذى يقوم به المديرون لتحقيق أهداف إنتهازية، أو لتحسين صورة المنشأة أمام الأطراف الخارجية، من خلال الإختيار ما بين السياسات المحاسبية فى تحقيق أهدافهم الشخصية، وتضليل مستخدمى القوائم المالية، أو التأثير على التعاقدات التى تعتمد على الأرقام المحاسبية. وقد أشارت دراسة (Li,et,al.,2015) إلى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية، الأرباح ذات مستوى الجودة الأعلى تعكس بشكل أفضل الوضع

الإقتصادى للشركة، فكلما قلت الممارسات الإنتهازية لإدارة الأرباح زادت جودة التقارير المالية. وعلى الرغم من إختلاف مقاييس جودة التقارير المالية فى الدراسات السابقة (Givoly,et,al.,2007; kim,et,al.,2015) إلا أن معظمها إستخدم أسلوب إدارة الأرباح باستخدام نماذج الإستحقاقات ومن أهمها؛ نموذج Modified Jones سواء بمفرده، أو بالإشتراك مع مقاييس أخرى مثل مستوى التحفظ المحاسبى أو ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس القيمة.

ولقد تم إستخدام مقياس إدارة المستحقات الإختيارية، وإدارة الإستحقاقات، من جانب بعض الدراسات (Rahman & Yammeesri ,2010) لقياس إدارة الأرباح وبالتالى قد يترتب على ذلك قيام الإدارة بالتحكم فى تطبيق أساس الإستحقاق تحقيقاً لمصلحة ذاتية. ولقياس إدارة الأرباح من خلال إدارة الإستحقاقات، يتم البدء بقياس الإستحقاق الإجمالى Total Accruals، والذى يمثل الفرق بين صافى الربح التشغيلى والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويتكون الإستحقاق الإجمالى من شقين هما؛ الإستحقاق الإختيارىAccruals Discretionary، والإستحقاق غير الإختيارىNondiscretionary Accruals. وعند تحديد الإستحقاق الإجمالى، يتم تقدير الإستحقاق غير الإختيارى (NDA) باستخدام أحد النماذج المتخصصة فى هذا المجال ومنها؛ نموذج (Jones,1991)، ونموذج (Modified Jones,1991) ، ونموذج (Dechow,1995) وبالتالى يمكن إستخدام قيمة الإستحقاق الإختيارى كمؤشر لإدارة الأرباح، حيث تشير القيمة الموجبة إلى أن هناك تأثيراً متعمداً من الإدارة لزيادة الأرباح (إدارة أرباح فى إتجاه تصاعدى)، بينما تشير القيمة السالبة إلى أن هناك تأثيراً متعمداً أو تحكماً فى إتجاه تخفيض الأرباح (إدارة أرباح فى إتجاه تنازلى). (نصر والصيرفى، ٢٠١٥) ويوضح الجدول رقم (٣) أدوات قياس جودة التقاير المالية.

الجدول رقم (٣) أدوات قياس جودة التقارير المالية

الأدوات / الخصائص	نماذج الاستحقاق	ملاءمة عناصر محددة فى التقرير السنوى	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	نماذج ملاءمة القيمة
الطريقة	فحص مستوى ادارة الأرباح كمقياس لجودة الأرباح.	اختيار عناصر محددة فى التقرير السنوى.	فحص مدى استفادة القرارات من معلومات التقارير المالية بعد تفعيل الخصائص النوعية.	فحص العلاقة بين عوائد الأسهم وأرقام الأرباح لقياس ملائمة معلومات التقارير المالية وامكانية الاعتماد عليها.
المزايا	السهولة النسبية لجمع البيانات اللازمة لقياس جودة الأرباح.	- التركيز على جودة التقارير المالية. - قياس مباشر لجودة التقارير المالية.	- التركيز على جودة التقارير المالية. - القياس المباشر لجودة التقارير المالية.	- سهولة القياس نسبيا. - يقدم رؤية عن القيمة الاقتصادية لأرقام الأرباح.
الانتقادات	-التركيز على جودة الأرباح. - مقياس غير مباشر لجودة التقارير المالية. - صعوبة تقدير الاستحقاقات التقديرية.	- التركيز على عنصر محدد فى التقرير السنوى، وهذا يمثل تركيز جزئى. - صعوبة القياس.	صعوبة التعامل مع معلومات القياس.	- التركيز على جودة الأرباح. - مقياس غير مباشر لجودة التقارير المالية. - لا يقدم رؤية حول الحد الفاصل بين الملاءمة وامكانية الاعتماد.

المصدر: Beest,et,al.,2009,p.27

ويعتبر نموذج(Modified Jones,1991) تعديلاً لنموذج Jones لمعالجة إستخدام الإدارة لبعض عناصر الإيرادات فى إدارة الأرباح من خلال تعديل التغير فى الإيرادات بالتغير فى صافى العملاء. ويبرر Jones ذلك بأن ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم فى توقيت الإعتراف بالمبيعات الآجلة تكون أسهل مقارنة بادارة الأرباح من خلال التحكم فى توقيت الإعتراف بالمبيعات النقدية. ويتميز هذا النموذج عن غيره من النماذج فى أنه؛ يأخذ فى الإعتبار التغيرات التى تحدث فى مستوى الإستحقاق غير الإختيارى من فترة لأخرى مثل التى تحدث فى كل من؛ الإيرادات وحسابات العملاء. ويتطلب إستخدام هذا النموذج توفير المعلومات المحاسبية من واقع القوائم المالية المنشورة عن فترتين ماليتين متتاليتين، ويتناسب مع بعض الأطراف المهتمة بأمر الشركات محل الدراسة مثل المحللين الماليين والمستثمرين، والباحثين فى مجال إدارة الأرباح. (نصر والصيرفى، ٢٠١٥؛ Dechow,et,al.,2014)

يتضح مما سبق، أن إستخدام أكثر من مقياس يساعد على زيادة إمكانية تعميم النتائج، ولذلك سوف تعتمد الدراسة الحالية فى قياس جودة التقارير المالية على أسلوبين

من الأساليب الذى شاع إستخدامها بكثرة فى الدراسات السابقة، وتوافر النماذج اللازمة لتفعيلها وهما؛ مستوى التحفظ المحاسبى باستخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحق الملكية Market -to-Book Approach، وإدارة الأرباح باستخدام (Modified Jones,1991).

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، تزداد ممارسات وأساليب إدارة الأرباح مع تطبيق نظم محاسبية متحفظة، حيث تسعى هذه الممارسات إلى تخفيض الأرباح من خلال زيادة المخصصات والاهلاك والتعجيل بالاهلاك، وعدم رسملة المصروفات الرأسمالية واعتبارها مصروفات إيرادية تحمل على قائمة الدخل. لذلك فإن وجود معايير عالية الجودة لإعداد التقارير المالية وعملية المراجعة يدعم ثقة مستخدمي المعلومات المالية التي يتم الحصول عليها، وهذا أمر أساسي لسير العمل وفاعليته في الأسواق العالمية، كما يساهم في النمو الاقتصادي ويساعد على الإستقرار في العالم.
(Niskanen & Keloharji,2000؛ جربوع وصباح، ٢٠١٥)

٣/٤/٨ تحليل العلاقة بين التناوب الالزامى لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية:

تعتمد محددات جودة وشفافية الربح الذى توفره التقارير المالية الموثقة على توافر القدرات الإبداعية لمراقب الحسابات والتى تتجسد فى؛ تدعيم الإستقلال والموضوعية والتناوب الإلزامى وتوافر القدرة المالية، وممارسة التخصص والإحتراف والشك المهنى، وكفاية التحفظ المحاسبى، والحذر من تقديم الخدمات الإستشارية، وتدنية الممارسات الإبتكارية ومنع الإدارة من التصرف بشكل نفعى فى تضخيم الربح، وتعزيز الدور الحوكمى الفعال. (ابراهيم، ٢٠١٤) يؤدى إنخفاض جودة التقارير المالية إلى الإضرار بمصالح المستثمرين ويؤثر على مصلحة الإقتصاد ككل.

ولقد شهد العالم فى الآونة الأخيرة العديد من الإنهيارات المالية لعدد كبير من الشركات؛ نتيجة إرتكاب الكثير من حالات الغش التى أسفرت عن تحريفات جوهرية فى القوائم المالية وفشل المراقبين فى إكتشاف هذه التحريفات والتقرير عنها نتيجة إنخفاض جودة عملية المراجعة. مما إستدعى تدخل مجلس النواب الأمريكي في عام ٢٠٠٢م، بإصدار قانون SOX بهدف دعم الثقه في الإستقلال المهنى للمراقب، وحماية المستثمرين، حيث تطلب فى فقرته رقم (٢٠٣) ضرورة التناوب الإلزامى لشريك المراجعة Audiit Partner كل خمس سنوات، وأكد فى فقرته رقم (٢٠٧) على ضرورة إجراء دراسات وأبحاث لمعرفة الآثار الجوهرية لتناوب شركات المحاسبة العامة إلزامياً مع تقديم تقرير عن ذلك للكونجرس الأمريكى خلال السنة الأولى لتطبيق القانون، وعلى هذا أصبح من الضرورى وجود نظرة جديدة على القوائم المالية وهو ما يعتبر من أهم مزايا التناوب الالزامى لمراقب الحسابات. (Harris ,2012 ; Ali,2011) كما تحرك مجلس الهيئة العامة لسوق المال بجمهورية مصر العربية في ٢٠٠٧/٣/١١م، باصدار القرار رقم ٢٠٠٧/١١م، والذي ينص على أن يكون للشركة مراقب حسابات مستقل، ويعين سنوياً ويجدد له بحد أقصي (ست) سنوات، على أن يراعي تغييره بعد ذلك. (قرار مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال بجمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧) وعلى الرغم من الإهتمام

المتزايد من جانب بعض الدراسات الأجنبية (Kramer,et,al., 2011;Brian,2012) ببحث أثر التناوب الالزامى على زيادة شفافية المعلومات المحاسبية، إلا أن هناك ندرة شديدة جداً فى الدراسات التى تناولت هذه العلاقة فى البيئة المصرية. وإتفقت الدراسات على وجود تأثير للتناوب الإلزامى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية، فأشارت إلى أن قصر فترة التعاقد بين المراقب وعميل المراجعة، والالتزام بالكفاءة المهنية والموضوعية عند قيامه باعداد تقرير المراجعة، ينعكس بالإيجاب على جودة التقارير المالية. وعلى الرغم من هذه الدراسات، وما توصلت إليه من نتائج، الا أنها إختلفت فى بيئة تطبيقها والمقاييس المستخدمة فى قياس جودة التقارير المالية. فقد طبقت دراسة (غنيم،٢٠١٥؛ مبارك،٢٠١٠) فى البيئة السعودية، بينما تم تطبيق دراسات (مليجى،٢٠١٤؛ الشريف،٢٠١٤) على عينة من الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية المصرية، وطبقت دراسة (Biddle,et,al.,2009) على عينة من الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية بعمان.

وفيما يتعلق بمقياس جودة التقارير المالية فقد إستخدمت دراسة (Chen and Zhu,2013) ثلاثة مقاييس لقياس جودة التقارير المالية وهى؛ إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل، ودرجة التحفظ المحاسبى باستخدام نموذج Basu، ودقة المستحقات المحاسبية فى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. بينما إستخدمت دراسات (Ninlaphy,et,al.,2011;Pananen,2008; ريشه،٢٠١٧) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لقياس جودة التقارير المالية. كما إستخدمت دراسة (Laura,2013) إدارة الأرباح باستخدام نموذج Jones المعدل لقياس جودة التقارير المالية.

٩- الدراسة التطبيقية وإختبار فروض البحث:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى إختبار فروض وأهداف البحث فى ضوء حدوده، وذلك من خلال إستخدام عينة عشوائية من القوائم المالية وتقارير المراجعة للشركات المصرية المسجلة في بورصتي القاهرة والاسكندرية.

١/٩ مجتمع وعينة الدراسة:

وفقاً لأهداف البحث ومشكلته، يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المسجلة فى بورصة الأوراق المالية المصرية. وقد تم الإعتماد على، بيانات عينة عشوائية من القوائم المالية وتقارير المراجعة (لمكاتب الخبرات الفنية بمستوياتها المختلفة اللازمة لمراجعة القوائم المالية بدءاً من مراجع، مراجع أول، نائب مدير، ومدير مراجعة) للشركات المساهمة المصرية المسجلة في بورصتي القاهرة والاسكندرية لبيانات (٦٥) شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١ – ثلاث سنوات متتالية، ومن عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥ لإجراء التحليل على المدى القصير – الثلاث سنوات الأولى للتعاقد، والمدى المتوسط حتى ست سنوات للتعاقد. وذلك لقياس جودة التقارير المالية من خلال مقياسين وهما؛ مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح. وقد تم تجميع البيانات مباشرة من التقارير المالية السنوية للشركات والمقدمة إلى إدارة الافصاح بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة. كما تم الحصول على هذه التقارير من خلال شبكة الانترنت من مواقع

الشركات نفسها على الانترنت أو من خلال موقع
مباشر(http://www.mubasher.info) أو موقع أرقام
(http://www.argaam.com). ويوضح الجدول رقم (٤) تبويب لعينة الدراسة مقسمة وفقاً للقطاعات. ويرجع إختيار هذه القطاعات إلى مجموعة من الإعتبارات وهى؛ مدى وفرة المعلومات اللازمة لتطبيق الدراسة التطبيقية فى المصادر السابق ذكرها لتجميع البيانات، ومدى جاذبية القطاع للإستثمار فى أسهم شركاته من قبل المستثمرين.

جدول رقم (٤) مجتمع وعينة الدراسة مقسمة وفقاً للقطاعات

م	القطاع	عدد الشركات	النسبة من العينة
١	الكيماويات	٥	٨ %
٢	التشييد ومواد البناء	٧	١١ %
٣	الرعاية الصحية والأدوية	٩	١٤ %
٤	الموارد الأساسية	٧	١١ %
٥	العقارات	١٩	٢٩ %
٦	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٠	١٥ %
٧	المنتجات المنزلية والشخصية	٨	١٢ %
	الاجمالى	٦٥	١٠٠ %

المصدر: موقع البورصة المصرية، شركة مصر لنشر المعلومات، والهيئة العامة للرقابة المالية.

٢/٩ تجميع نتائج الدراسة وتحليلها إحصائياً:

يمكن عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة، وكيفية عمل التحليل الإحصائى وإختبار فروض البحث كما يلى:

١/٢/٩ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد مراجعة القوائم المالية وتقارير المراجعة للشركات المساهمة المصرية المسجلة في بورصتي القاهرة والإسكندرية، فقد تم إدخال إجاباتها على الحاسب الآلى بعد ترميز المتغيرات والبيانات باستخدام برنامج SPSS (Version 20)، وتم إستخدام الأساليب الآتية:

- التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics : وذلك لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت.
- تحليل الإرتباط البسيط Correlation: وذلك لقياس درجة وإتجاه علاقة الإرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات
المفسرة (المستقلة والضابطة) وبعضها البعض من ناحية أخرى.
- أسلوب تحليل الإنحدار الخطي المتعدد التدريجي Multiple Linear Regression.
- تحليل الإنحدار اللوجستى الثنائى Binary Logistic Regression: وذلك لبناء العلاقة بين متغير أو أكثر
من المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة) وبين المتغيـــــر التابع الثنائى، وهو المتغيـــــر الذى يأخذ

إحدى القيمتين (الصفر أو الواحد).

- إختبار T test: وذلك لدراسة خصائص مجتمعى الدراسة واختبار مدى وجود فروق ذات دلالة معنوية بينهم.

- إختبار كا٢ Chi Square test: وذلك لإختبار معنوية الفروق بين المتغيرات الوصفية من حيث حجم مكتب المراجعة.

٢/٢/٩ توصيف متغيرات الدراسة ومنهجية قياسها:

١-المتغير التابع: جودة التقارير المالية، وتعنى إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالى المطبق. وتعبر بصدق عن الوضع الإقتصادى للشركة خلال فترة زمنية معينة. وتم قياسها بدلالة متغيرين وهما؛ مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح، كالتالى:

أ- مستوى التحفظ المحاسبى: سوف يتم الإعتماد على نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) أو ما يطلق عليه قيم صافى الأصول. والذى قدمه (Beaver &Ryan,2000). وذلك للأسباب التالية؛ مقياس شامل يعكس كل من التحفظ الشرطى وغير الشرطى، يتصف بسهولة حسابه على مستوى الشركة، قابلية النموذج للتطبيق العملى وتوفير البيانات الخاصة بكل من القيمة الدفترية لحق الملكية بالقوائم المالية المنشورة وتضم رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة بعد إستبعاد أسهم الخزينة والقيمة السوقية، أكثر المقاييس إستخداماً فى الدراسات المحاسبية لقياس التحفظ المحاسبى، يربط عناصر المركز المالى بمتغيرات السوق، ويعكس الأثر التراكمى للتحفظ المحاسبى من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس. كما يستند النموذج على فرضية كفاءة سوق المال، حيث يفترض أن تجسد أسعار الأسهم، الأخبار السارة وغير السارة. وسوف يتم قياس القيمة السوقية لحق الملكية للشركة بعدد الأسهم العادية المتداولة مضروباً فى السعر السوقى للسهم وهو سعر الإقفال فى نهاية الفترة المحاسبية. وتحتسب القيمة الدفترية لصافى الأصول من خلال مجموع صافى الأصول(حقوق الملكية) فى الميزانية العمومية. وفى حالة وجود تحفظ محاسبى تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية (MTB) لها أكبر من واحد، ويرجع ذلك لتقييم الأصول بأقل من قيمتها أو عدم الإعتراف ببعض عناصر الأصول نتيجة لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة، أما فى حالة عدم وجود تحفظ محاسبى تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية أقل من أو تساوى واحد حيث ترجع جميع التغيرات فى القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى تغيرات القيمة الدفترية، ومن ثم فان إرتفاع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة يدل على زيادة مستوى التحفظ المحاسبى.

ب- الحد من ممارسات إدارة الأرباح التى قد تتخذها الإدارة: ينبنى التناوب الالزامى على أن عمل المراقب لفترة طويلة بشركة معينة يؤدى إلى إنخفاض جودة الأرباح. وسوف يتم الإعتماد على الإستحقاق الإختيارى كمؤشر أو دليل على إدارة الأرباح وذلك باستخدام نموذج Modified Jones,1991.

٢- المتغيرات المستقلة (منهجية قياسها وتأثيرها المتوقع): وتتمثل فى:

أ- طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة Tenure: وتقاس بعدد السنوات التى يظل فيها مراقب الحسابات يراجع حسابات الشركة. ويرجع السبب فى الإعتماد على هذا المتغير لوجود علاقة بينه وبين الإستقلال الذى يمتلكه المراقب عن شركة العميل، فكلما قصرت فترة التعاقد، وتمتع المراقب بالإستقلال عن عميل المراجعة، وتوافرت الخبرة يجعله أكثر فاعلية وحماية من أية ضغوط قد تمارسها إدارة الشركة عليه. وسوف يتم قياس طول فترة التعاقد بين المراقب والعميل برقم السنة فى العلاقة بين المراقب والعميل، أى تكون قيمة المتغير (١) فى السنة الأولى، وفى السنة الثانية (٢)، وفى السنة الثالثة (٣)، وهكذا.

ب- مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات (Skepticism)، متغير وهمى، ويأخذ القيمة (١) إذا كان هناك تأثير إيجابى قوى على مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك. يمكن تقويم مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات باستخدام المعادلة التالية:

$$Skepticism(t)= \frac{Specialization\ (t)+ Tenure(t)}{2}$$

حيث يشير Specialization (t): إلى التخصص القطاعى لشركة المراجعة التى يتبعها مراقب الحسابات، وتأخذ القيمة (١) إذا كانت متخصصة قطاعياً، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك. ويتم تحديد تخصص المراقب قطاعياً عندما يمتلك حصة سوقية مؤثرة أو هامة فى قطاع معين. ويجب ألا تقل النسبة عن ١٠ % كحد أدنى. ويمكن حساب النسبة بالمعادلة التالية:

إجمالى أصول شركات العملاء التى قدم لها المراقب خدمة المراجعة /إجمالى أصول جميع شركات العملاء فى قطاع محدد. حيث تزيد الخبرة والمعرفة التى يمتلكها مراقب الحسابات مع التخصص القطاعى مما يكون له تأثير إيجابى على ممارسة مراقب الحسابات للشك المهنى.

٣- المتغيرات الرقابية (منهجية قياسها وتأثيرها المتوقع):

تشمل متغيرات الرقابة، بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل فى نطاق الدراسة محل البحث وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن أهمها؛ الحالة المالية للشركة محل المراجعة، حجم الشركة محل المراجعة، وحجم مكتب المراجعة.

أ- الحالة المالية (الرفع المالى) للشركة محل المراجعةLeverage: ويتم قياس هذا المتغير بقسمة إجمالى الديون على إجمالى حقوق الملكية، ومن المتوقع أن يكون له تأثير على مستوى التحفظ، والحد من ممارسة إدارة الأرباح، بمعنى أن الشركات التى ترتفع فيها نسبة المديونية من المتوقع أن تتبنى سياسات محاسبية غير متحفظة، وتزيد بها ممارسات إدارة الأرباح.

ب- حجم الشركة محل المراجعةSize: متغير وهمى، يعبر عن حجم الشركة محل المراجعة، ويتم قياس هذا المتغير من خلال اللوغاريتم الطبيعى لاجمالى أصول الشركة فى

نهاية العام، ومن المتوقع أن يكون له تأثير إيجابى على مستوى التحفظ، وإدارة الأرباح، بمعنى أنه كلما زاد حجم الشركة كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبى بتقاريرها المالية، وانخفضت ممارسات إدارة الأرباح.

ج - حجم مكتب المراجعةAudtsize: لما له من تأثير قوى فى الأجل القصير على حجم خبرة مراقب الحسابات، وذلك لما يتوافر لدى مكاتب المراجعة الكبيرة من موارد وإمكانيات تمكن مراقب الحسابات من القيام بعملية المراجعة بكفاءة وجودة عالية، كما تحرص هذه المكاتب على تنفيذ عملياتها وفقاً لمعاييرالمراجعة وقواعد وآداب السلوك المهنى حفاظاً على سمعتها فى سوق خدمات مهنة المراجعة. ومن المتوقع أن يكون له تأثير إيجابى على مستوى التحفظ، وإدارة الأرباح بمعنى أن الشركات التى تراجع حساباتها بواسطة مكتب من الـ(Big4) (KPMG-Ernst&Young- Deloitte Tohmatsu-Price Water House) يتوقع أن يكون مستوى التحفظ المحاسبى بتقاريرها المالية مرتفع. حيث توفر مكاتب المراجعة الكبرى التدريب المستمر لمراقب الحسابات، وباقى فريق المراجعة، مما يزيد من قدرتهم فى الحصول على المعرفة الكافية بشكل أفضل فى الأجل القصير. وقد يكون هناك علاقة سلبية بين حجم مكتب المراجعة وممارسة إدارة الأرباح فى الشركات، بمعنى أنه كلما زاد حجم مكتب المراجعة كلما إنخفضت قدرة الادارة على القيام بممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح.

٣/٩ بناء النموذج الكمى المقترح:

لإختبار فروض الدراسة قامت الباحثة بتطوير نموذج رياضى ليمثل العلاقة بين جودة التقارير المالية كمتغير تابع مقاسة بدلالة متغيرين وهما؛ مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح. والمتغيرات المستقلة والتى تتمثل فى؛ طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة، ومستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات، ومجموعة من المتغيرات الرقابية استخدمت لضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. ويأخذ شكل النموذج المقترح:

$$CON\ it = B0 + B1Tenure(t) + B2Skep(t) + B3\ Leverage(t) + B4\ Size(t) + B5\ Audtsize(t) + Eit$$

$$EM\ it = B0 + B1Tenure(t) + B2Skep(t) + B3\ Leverage(t) + B4\ Size(t) + B5\ Audtsize(t) + Eit$$

حيث:

CON it: مستوى التحفظ المحاسبى للشركة (i) فى السنة (t).

EM it: ممارسات إدارة الأرباح للشركة (i) فى السنة (t).

B0 : قيمة الثابت وتعبر عن ممارسات التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح، التى لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة.

(B1-B2) : معاملات الإنحدار.

(B3-B5) : معاملات الإنحدار لمتغيرات الرقابة.

Eit : بند الخطأ العشوائى.

٤/٩ تحليل النتائج والإختبار الإحصائى لفروض البحث:

١/٤/٩ تحليل نتائج الفرض الإحصائى الأول:

إستهدف الفرض الأول للبحث، إختبار تأثير التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية للشركة. ونظراً لأن البحث يعتمد على قياس جودة التقارير المالية من خلال مقياسين وهما؛ مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح، فقد تم إختبار هذا الفرض، من خلال إختبار الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعى الأول: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل ومستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح.

الفرض الفرعى الثانى: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات ومستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح.

الفرض الفرعى الثالث: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحالة المالية للشركة محل المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح.

الفرض الفرعى الرابع: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة محل المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح.

الفرض الفرعى الخامس: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح.

وظهرت نتائج إختبار الفرض كما يلى:

١- الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة:

أ- الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة، واستخدام مستوى التحفظ المحاسبى كمقياس لجودة التقارير المالية:

لإختبار الفرض الأول للبحث، والتعرف على تأثير التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية للشركة مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبى تم تحويله إلى صورة فرض العدم كالتالى:

H0: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وجودة تقاريرها المالية (مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبى). تم إجراء الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة (مستوى التحفظ المحاسبى) من حيث النزعة المركزية، والتشتت. ويوضح الجدول رقم (٥) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (٥) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
المتغير التابع CON	١٢٠	٠,١٦	٣,٧٥	١,١٨	٠,٥٨
المتغيرات المستقلة: Tenure	١٢٠	٠,٣٥	١,٠٠	٠,٩٠	٠,١٧
Skep	١٢٠	٠,٠١	٠,٩٤	٠,٥٦	٠,٢٩
المتغيرات الرقابية: Leverage	١٢٠	٠,٠٢	٨,٧٠	٠,٧٥	١,٧٤
Size	١٢٠	٦,٧٩	٩,٦٨	٨,٥٠	٠,٦٥
Audtsize	عدد	نسبة %			
٠	٩٠	٧٥%			
١	٣٠	٢٥%			
الاجمالي	١٢٠	١٠٠%			

يتضح من الجدول رقم (٥) أن، عدد المشاهدات (١٢٠) حيث إشتملت عينة البحث على (٦٥) شركة خلال ست سنوات. بلغ المتوسط الحسابى للمتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية (١,١٨) بانحراف معيارى (٠,٥٨) كما بلغت أقل قيمة (٠,١٦) ، وأعلى قيمة (٣,٧٥) ويدل صغر الإنحراف المعيارى على تركز شركات العينة حول المتوسط الحسابى. كما تراوح المتوسط الحسابى لطول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة ٩٠ % بانحراف معيارى ١٧%، مما يدل على تمتع شركات العينة بالتناوب الإلزامى لمراقب الحسابات، ويتضح ذلك من كبر المتوسط الحسابى، كما يدل صغر الإنحراف المعيارى على تركز شركات العينة حول هذا المتوسط. كما تراوح المتوسط الحسابى لمستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات ٥٦% ويدل ذلك على أن مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات متوسط، كما يدل صغر الانحراف المعيارى ٢٩%على تركز شركات العينة حول هذا المتوسط. ويتراوح المتوسط الحسابى للحالة المالية (الرفع المالى) للشركة محل المراجعة (٠,٧٥) بانحراف معيارى (١,٧٤) ويدل كبر الإنحراف المعيارى على تشتت قيم حجم شركات العينة وذلك واضح من إتساع المدىRange. بينما تراوح حجم الشركة محل المراجعة بين (٦,٧٩ و ٩,٦٨) ونظراً لقياسه باللوغاريتم الطبيعى لحجم الأصول، فقد أدى ذلك إلى تقارب قيم الشركات من حيث الحجم، كما بلغ المتوسط الحسابى (٨,٥٠) بانحراف معيارى قدره (٠,٦٥). كما إتضح أن، حجم مكتب المراجعة ونظراً لأنه متغير وهمى فقد كان التوصيف المناسب له هو التوزيع التكرارى Frequency وقد بلغت عدد المشاهدات التى تأخذ القيمة واحد (حجم مكتب المراجعة من الأربعة الكبار (Big4) (٣٠) مشاهدة بنسبة (٢٥%) من إجمالى

حجم العينة، أما عدد المشاهدات التى تأخذ القيمة صفراً (حجم مكتب المراجعة ليس من الأربعة الكبار Big4) (٩٠) مشاهدة بنسبة (٧٥%) من إجمالى حجم العينة.

ب-الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة، واستخدام ممارسات إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير

المالية:

ترتبط عملية إدارة الأرباح بجودة المعلومات المحاسبية باعتبار أن التدخل المتعمد من قبل الإدارة فى عملية التقرير المالى من شأنه أن يؤثر على رقم الربح بالزيادة أو الخفض مما يؤدى إلى عدم تعبير قائمة الدخل عن نتيجة أعمال الشركة وعدم عدالة قائمة المركز المالى فى التعبير عن المركز المالى الحقيقى للشركة فى تاريخ معين. وهذا يعنى أن وجود ظاهرة إدارة الأرباح سوف يقلل من الثقة فى المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم والتقارير المالية. تتعدد أساليب ودوافع إدارة الأرباح، فهى تهدف إلى خفض التقلبات الدورية للربح بصفة عامة، لكى تتوافق الأرباح مع توقعات مستخدمى المعلومات المحاسبية، وقد يرجع الدافع لرغبة الإدارة فى التأثير على أسعار الأسهم فى الأجل القصير، أو قد يرجع لدوافع تعاقدية كعقود الإقراض أو الديون، وعقود المكافآت أو الحوافز للادارة. كما تعددت أساليب إدارة الأرباح ومنها؛ رسملة مصروفات إيرادية أو التلاعب فى خطط التقاعد، أو إدراج بنود خارج الميزانية، أو إدراج مصروفات أو إيرادات وهمية، وغيرها من الأساليب. (المليجى،٢٠٠٨؛ الشريف،٢٠١٣؛ اسماعيل، ٢٠١٥) ولإختبار الفرض الأول للبحث، والتعرف على تأثير التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات على جودة تقاريرها المالية للشركة مقاسة بإدارة الأرباح تم تحويله إلى صورة فرض العدم كالتالى:

H0: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وجودة تقاريرها المالية (مقاسة بممارسات إدارة الأرباح). تم إجراء الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة (ممارسات إدارة الأرباح) من حيث النزعة المركزية، والتشتت. ويوضح الجدول رقم (٦) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (٦) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
المتغير التابع EM	١٢٠	٠,١٥	٣,٧٤	١,١٤	٠,٥٦
المتغيرات المستقلة: Tenure	١٢٠	٠,٣٤	١,٠٠	٠,٨٨	٠,١٦
Skep	١٢٠	٠,٠٢	٠,٩٣	٠,٥٤	٠,٢٧
المتغيرات الرقابية: Leverage	١٢٠	٠,٠١	٨,٦٦	٠,٧٢	١,٧٢
Size	١٢٠	٦,٧٣	٩,٥٩	٨,٤٧	٠,٦٣
Audtsize	عدد	نسبة %			
٠	٩٠	%٧٥			
١	٣٠	%٢٥			
الاجمالى	١٢٠	%١٠٠			

يتضح من الجدول رقم (٦)، بلغ المتوسط الحسابى للمتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح (١,١٤) بانحراف معيارى (٠,٥٦) ، كما بلغت أقل قيمة (٠,١٥) ، وأعلى قيمة (٣,٧٤) ويدل صغر الانحراف المعيارى على تركز شركات العينة حول المتوسط الحسابى. كما تراوح المتوسط الحسابى لطول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة (٨٨%) بانحراف معيارى (١٦%)، مما يدل على تمتع شركات العينة بالتناوب الالزامى لمراقب الحسابات، ويتضح ذلك من كبر المتوسط الحسابى، كما يدل صغر الانحراف المعيارى على، تركز شركات العينة حول هذا المتوسط، كما تراوح المتوسط الحسابى لمستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات (٥٤%) ويدل ذلك على أن مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات متوسط، كما يدل صغر الانحراف المعيارى (٠,٢٧) على تركز شركات العينة حول هذا المتوسط. ويتراوح المتوسط الحسابى للرفع المالى للشركة محل المراجعة (٠,٧٢) وانحراف معيارى (١,٧٢)، ويدل كبر الانحراف المعيارى على تشتت قيم حجم شركات العينة وذلك واضح من إتساع المدىRange ويرجع ذلك إلى العلاقة بين خصائص الشركة وإدارة الأرباح. بينما تراوح حجم الشركة محل المراجعة بين (٦,٧٣ و٩,٥٩) ، كما بلغ المتوسط الحسابى (٨,٤٧) بانحراف معيارى قدره (٠,٦٣) وهذا يرجع إلى أن الشركات كبيرة الحجم تميل لإدارة الأرباح بدرجة أكبر.

كما اتضح أن، حجم مكتب المراجعة ونظراً لأنه متغير وهمى فقد كان التوصيف المناسب له هو التوزيع التكرارى Frequency وقد بلغت عدد المشاهدات التى تأخذ القيمة واحد (حجم مكتب المراجعة من الأربعة الكبار (Big4) (٣٠) مشاهدة بنسبة (٢٥%) من إجمالى حجم العينة، أما عدد المشاهدات التى تأخذ القيمة صفراً (حجم مكتب المراجعة ليس من الأربعة الكبار Big4) (٩٠) مشاهدة بنسبة (٧٥%) من إجمالى حجم العينة.

٢-تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٧) مصفوفة معاملات إرتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، وجاءت النتائج كما يلى:

جدول رقم (٧) مصفوفة معاملات إرتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	Quality	Tenure	Skept	Leverage	Size	Audtsize
Quality	١					
Tenure	٠,٦٣(**) ٠,٠٠٠	١				
Skept	٠,٥٧(**) ٠,٠٠٠	٠,٤٨(**) ٠,٠٠٠	١			
Leverage	٠,٣٧(**) ٠,٠٠٧	٠,١٢ ٠,٠٠٠	٠,٠٢ ٠,٨٩٥	١		
Size	-٠,١١ ٠,٣١٤	-٠,٣٠(**) ٠,٠٠٣	-٠,٢٠ ٠,٠٦٣	٠,٣٤ ٠,٠٠٣	١	
Audtsize	-٠,٠٦ ٠,٦٤٥	-٠,١١ ٠,٣٢١	-٠,١٤ ٠,١٧٥	-٠,١٢ ٠,٣٤٥	-٠,٠٧ ٠,٤٧٣	١

(**) معنوى بمستوى معنوية ٠,٠١ ،السطر الأول معامل الارتباط الخطى لبيرسون، السطر الثانى مستوى معنوية

يتضح من الجدول رقم (٧)، بلغ المتوسط الحسابى للمتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح (١,١٤) بانحراف معيارى (٠,٥٦) ، كما بلغت أقل قيمة (٠,١٥) ، وأعلى قيمة (٣,٧٤) ويدل صغر الانحراف المعيارى على تركز شركات العينة حول المتوسط الحسابى. كما تراوح المتوسط الحسابى لطول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة (٨٨%) بانحراف معيارى (١٦%)، مما يدل على تمتع شركات العينة بالتناوب الالزامى لمراقب الحسابات، ويتضح ذلك من كبر المتوسط الحسابى، كما يدل صغر الانحراف المعيارى على، تركز شركات العينة حول هذا المتوسط، كما تراوح المتوسط الحسابى لمستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات (٥٤%) ويدل ذلك على أن مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات متوسط، كما يدل صغر الانحراف المعيارى (٠,٢٧) على تركز شركات العينة حول هذا المتوسط. ويتراوح المتوسط الحسابى للرفع المالى للشركة محل المراجعة (٠,٧٢) وانحراف معيارى (١,٧٢)، ويدل كبر الانحراف المعيارى على تشتت قيم حجم شركات العينة وذلك واضح من إتساع المدىRange ويرجع ذلك إلى العلاقة بين خصائص الشركة وإدارة الأرباح. بينما تراوح حجم الشركة محل المراجعة بين (٦,٧٣ و٩,٥٩) ، كما بلغ المتوسط الحسابى (٨,٤٧) بانحراف معيارى قدره (٠,٦٣) وهذا يرجع إلى أن الشركات كبيرة الحجم تميل لإدارة الأرباح بدرجة أكبر. ما يلى؛ وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين المتغير التابع "جودة التقارير المالية" بدلالة كلاً من؛ مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح، وكل من المتغيرات المستقلة؛ طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة، ومستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات، حيث بلغت معاملات الارتباط (٠,٦٣، ٠,٥٧) ، على التوالى بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يؤكد معنوية الإرتباط عند كافة مستويات المعنوية. بالإضافة إلى، وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين المتغير التابع والرفع المالى للشركة محل المراجعة حيث بلغ معامل الإرتباط (٠,٣٧)، بمستوى معنوية (٠,٠٠٧) مما يؤكد معنويتها عند مستوي معنوية (٠,٠١). وعدم معنوية علاقة الارتباط بين المتغير التابع وكل من المتغيرات؛ حجم الشركة، حيث تلجأ الشركات صغيرة الحجم للتحفظ لتجنب مخاطر الدعاوى القضائية، وحجم مكتب المراجعة، حيث يرتبط عدم الإستقلال للمراقب بعلاقة سلبية بدرجة التحفظ المحاسبى. ووجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين طول فترة التعاقد، ومستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات حيث بلغ معامل الإرتباط (٠,٤٨) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يؤكد معنويتها عند مستويات المعنوية. كما وجدت علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية سالبة بين طول فترة التعاقد وحجم الشركة حيث بلغ معامل الإرتباط (-٠,٣٠) ، بمستوى معنوية (٠,٠٠٣) مما يؤكد معنويتها عند مستوي معنوية (٠,٠١). بالإضافة إلى، وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين مستوى الشك المهنى للمراقب وكل من؛ طول فترة التعاقد، والحالة المالية للشركة محل المراجعة عند مستويات المعنوية. كما وجدت علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين حجم الشركة والحالة المالية للشركة محل المراجعة حيث بلغ معامل الإرتباط (٠,٣٤) ، بمستوى معنوية (٠,٠٠٣) مما يؤكد عدم معنويتها عند مستوي معنوية (٠,٠١).

يتضح مما سبق، وجود علاقات ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة) مما يدل على إمكانية بناء نموذج الدراسة، كما يدل وجود علاقات ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة) وبعضها البعض على أن النموذج الملائم هو نموذج الإنحدار المتدرج Stepwise Regression وذلك للتخلص من مشكلة تعدد العلاقات الخطية Multicollinearity.

٣- تحليل الإرتباط البسيط Simple Regression لإختبار فروض الدراسة:

إستهدف الفرض الأول للبحث إختبار تأثير التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية. وقد تم إختبار هذا الفرض باستخدام مستوى التحفظ المحاسبى كمقياس لجودة التقارير المالية، وإعادة الإختبار باستخدام إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، وظهرت نتائج إختبار الفرض كما يلى:

أ-نتائج الإنحدار البسيط بين مستوى التحفظ المحاسبى كمقياس لجودة التقارير المالية ومتغيرات النموذج:

يوضح الجدول رقم (٨) نتائج الإنحدار البسيط بين مستوى التحفظ المحاسبى كمقياس لجودة التقارير المالية ومتغيرات النموذج وتتمثل فى؛ طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة، مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات، الحالة المالية للشركة محل المراجعة، حجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة.

جدول رقم (٨)

نتائج الانحدار البسيط بين مستوى التحفظ المحاسبى ومتغيرات النموذج

المتغير التابع: مستوى التحفظ المحاسبى CON							
المتغيرات المستقلة	المعامل	T test	مستوى المعنوية	R	R^2	F	مستوى المعنوية
طول فترة التعاقد	a=-٠,٤٠٨	٢,٣٩٤	٠,٦٩٩	٠,٦٥١	٠,٤٩٦	٥٢,٠١١	٠,٠٠٠
	B =- ١,٧٦٧	٧,١٢٢	٠,٠٠٠				
مستوى الشك المهنى	a= ٠,٤٠١	٢,٢٥٣	٠,٢٧٩	٠,٥٢١	٠,٤٦٤	٤٨,٢٣٦	٠,٠٠٠
	B = ١,٢٥٠	٦,٨٣٥	٠,٠٠٠				
الحالة المالية للشركة	a= -٠,٤٠١	٢,٩٠٥-	٠,٠٠٥	٠,٥٦٥	٠,٣١٩	٤٣,٠٥٨	٠,٠٠٠
	B =٠,٢٥٥	٥,٨٣٤	٠,٠٠٠				
حجم الشركة	a= ٠,٨٥٣	٢,٣٨٥	٠,٠١٦	٠,١١١	٠,٢٠٢	٠,٧٥٦	٠,٣٧٧
	B= ٠,٠٦١	٠,٨٦٢	٠,٣٧٦				
حجم مكتب المراجعة	a= ٠,٦٦٩	٢,٨٠٦	٠,٠٠٥	٠,٦٢٩	٠,٤١٢	٥٠,٣١٢	٠,٠٠٠
	B = ٠,٠٥٧	٦,١٥٣	٠,٠٠٠				

يتضح من الجدول رقم (٨)، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى وطول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة، حيث ينخفض المستوى المستخدم من التحفظ المحاسبى كلما طالت فترة التعاقد بين عميل وشركة المراجعة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٦٥١) بمستوى معنوية أقل من ٥% (٠,٠٠٠) ، كما بلغت قيمة F (٥٢,٠١١) وقيمة T test (٧,١٢٢) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما

يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. أى يوجد تأثير ذى دلالة معنوية بين طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبى، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج R^2 (٤٩,٦ %) من التغيرات التى تحدث فى التحفظ المحاسبى. مما يشير إلى رفض فرض العدم، وقبول الفرض الفرعى البديل الأول بوجود تأثير لطول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل فى حالة قياس جودة التقارير المالية بدلالة مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية. كما أظهرت نتائج الارتباط الخطى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى وبين مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٥٢١) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. كما بلغت قيمة F (٤٨,٢٣٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يدل على أهمية الشك المهنى للمراقب للقيام بالفحص الانتقادى بعقل متسائل عن صلاحية الأدلة التى تم الحصول عليها، ومستيقظ للأدلة التى تستدعى التساؤل حول موثوقية المستندات أو الإقرارات من قبل الجهة المسئولة. كما يدل على معنوية معامل الانحدار، ووجود تأثير إيجابى لمستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية. كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٤٦,٤%) ، كما يتضح من قيمة T test (٦,٨٣٥) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يدل على معنوية معامل الانحدار. وبالتالى يتم رفض فرض العدم، وقبول الفرض الفرعى البديل الثانى بتأثير مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات فى حالة قياس جودة التقارير المالية بدلالة مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية.

كما أظهرت نتائج الإرتباط الخطى معنوية العلاقة بين عند كافة مستويات المعنوية بين التحفظ المحاسبى والرفع المالى للشركة محل المراجعة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٥٦٥) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. كما بلغت قيمة F (٤٣,٠٥٨) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) ، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٣١,٩%)، كما يتضح من قيمة T test (٥,٨٣٤) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهو أقل من ٥%، مما يدل على معنوية معامل الانحدار بوجود تأثير سلبى للرفع المالى للشركة محل المراجعة على جودة التقارير المالية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (السهلى،٢٠٠٩؛حمدان،٢٠١٢) مما يشير الى رفض فرض العدم، وقبول الفرض الفرعى البديل الثالث بوجود تأثير للرفع المالى للشركة محل المراجعة فى حالة قياس جودة التقارير المالية بدلالة مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية. كما أظهرت نتائج الارتباط الخطى عدم معنوية العلاقة بين التحفظ المحاسبى وحجم الشركة محل المراجعة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٢٠,٢%)، كما يتضح من قيمة T test (٠,٨٦٢) بمستوى معنوية (٠,٣٧٦) وهى أكبر من ٥%، مما يدل على عدم معنوية العلاقة، ويشير إلى قبول فرض العدم، ورفض الفرض الفرعى البديل الرابع بعدم تأثير حجم الشركة محل المراجعة فى حالة قياس جودة التقارير المالية بدلالة مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية.

كما أظهرت نتائج الارتباط الخطى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى وحجم مكتب المراجعة، فمكاتب المراجعة الكبيرة تسعى إلى المحافظة على

سمعتها، وتقليل التكاليف التى تتحملها من حدوث الأخطاء، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٦٢٩) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. كما بلغت قيمة F (٥٠,٣١٢) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يدل على معنوية معامل الانحدار بوجود تأثير إيجابى لحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Karami & Akhgar,2014). مما يشير إلى رفض فرض العدم، وقبول الفرض الفرعى البديل الخامس بوجود تأثير لحجم مكتب المراجعة فى حالة قياس جودة التقارير المالية بدلالة مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية.

نخلص مما سبق إلى، رفض فرض العدم الأول والفروض العدمية الفرعية، وقبول الفرض البديل الأول والفروض البديلة الفرعية فى حالة قياس جودة تقاريرها المالية بدلالة مستوى التحفظ المحاسبى.

ب-نتائج الانحدار البسيط بين ممارسات إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية ومتغيرات النموذج:

تحمل ممارسات إدارة الأرباح تأثيراً غير مرغوب، من قبل الحقوق والمصالح بالمنشأة فيما عدا إدارة المنشأة على قيمة المنشأة. ويقوم مراقب الحسابات بدور الضامن Gatekeeper لجودة عملية التقرير المالى، خاصة ما يتعلق بالحد من ممارسات إدارة الأرباح التى قد تتخذها الإدارة. (الابيارى،٢٠١٥) ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج الانحدار البسيط بين ممارسات إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية ومتغيرات النموذج وهى؛ طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة، مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات، الحالة المالية للشركة محل المراجعة، حجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة.

جدول رقم (٩)

نتائج الانحدار البسيط بين ممارسات إدارة الأرباح ومتغيرات النموذج

المتغير التابع: ممارسات ادارة الأرباح EM							
المتغيرات المستقلة	المعامل	T test	مستوى المعنوية	R	R^2	F	مستوى المعنوية
طول فترة التعاقد	a= ٠,٦٥٨	٢,٧١٢	٠,٠٠٦	٠,٦٢٤	٠,٤١١	٥٣,٢١١	٠,٠٠٠
	B= -٠,٠٦٧	٠,٧٦٣	٠,٠٠٠				
مستوى الشك المهني	a= -٠,٠٤١	٠,٣٦٨	٠,٠١٨	٠,١٢١	٠,١١١	٠,٨٤٤	٠,٢٦٧
	a= -٠,٠٤١	٠,٧٤٥	٠,٣١٥				
الحالة المالية للشركة	a= -٠,٠٦١	٠,٣٨٥	٠,٠١٧	٠,١١١	٠,٢١٠	٠,٨٦٧	٠,٣٧١
	B= -٠,١٥١	٠,٨٦٥	٠,٣٦٢				
حجم الشركة	a= ٠,٦٦٩	٢,٨٠٦	٠,٠٠٥	٠,٦١٥	٠,٤٣٢	٥١,٣١٢	٠,٠٠٠
	B= ٠,٠٥٧	٦,١٤٣	٠,٠٠٠				
حجم مكتب المراجعة	a= -٠,٧٥٤	٠,٣٣٦	٠,٠١٥	- ٠,٦٣٤	٠,٤٣٦	٤٧,٤٢٢	٠,٠٠٠
	B= -٠,٠٥٤	٧,١٤٦	٠,٠٠٠				

يتضح من الجدول رقم (٩)، وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٤١١) بمستوى

معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. كما بلغت قيمة F (٥٣,٢١١) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يدل على معنوية معامل الانحدار بوجود تأثير ايجابى لطول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل على جودة التقارير المالية. مما يشير إلى رفض فرض العدم، وقبول الفرض الفرعى البديل الأول بوجود تأثير لطول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل على جودة التقارير المالية بدلالة إدارة الأرباح. كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين إدارة الأرباح ومستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات، حيث بلغت قيمة F (٠,٨٤٤) بمستوى معنوية (٠,٢٦٧) وهى أكبر من ٥%، مما يدل على عدم معنوية العلاقة، وهو ما إتضح كذلك من قيمة T test (٠,٧٤٥) بمستوى معنوية (٠,٣١٥) مما يدل على عدم معنوية معامل الإنحدار. كما كانت القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار منخفضة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,١١١). مما سبق نخلص إلى قبول فرض العدم، ورفض الفرض الفرعى البديل الثانى بعدم وجود علاقة معنوية بين مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية بدلالة إدارة الأرباح. كما أظهرت نتائج الإرتباط الخطى عدم وجود علاقة معنوية بين إدارة الأرباح والحالة المالية للشركة محل المراجعة، حيث بلغت قيمة F (٠,٨٦٧) بمستوى معنوية (٠,٣٧١) وهى أكبر من ٥%، مما يدل على عدم معنوية العلاقة، وهو ما إتضح كذلك من قيمة T test (٠,٨٦٥) بمستوى معنوية (٠,٣٦٢) مما يدل على عدم معنوية معامل الإنحدار. كما كات القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار منخفضة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٢١٠). مما سبق نخلص إلى قبول فرض العدم، ورفض الفرض الفرعى البديل الثالث بعدم وجود تأثير للحالة المالية للشركة محل المراجعة على جودة التقارير المالية بدلالة إدارة الأرباح. كما أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وحجم الشركة محل المراجعة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٤٣٢) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. كما بلغت قيمة F (٥١,٣١٢) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يدل على معنوية معامل الانحدار بوجود تأثير ايجابى لحجم الشركة محل المراجعة على جودة التقارير المالية. مما يشير إلى رفض فرض العدم، وقبول الفرض الفرعى البديل الرابع بوجود تأثير لحجم الشركة محل المراجعة فى حالة قياس جودة التقارير المالية بدلالة إدارة الأرباح فى التقارير المالية. حيث يعتبر حجم الشركة أحد العوامل الهامة التى قد يكون لها تأثير هام على ممارسات إدارة الأرباح، فالدولة تحمل الشركات كبيرة الحجم بأعباء إضافية تتناسب مع حجم أنشطتها أو أرباحها، سواء فيما يتعلق بالأعباء الضريبية أو سياسات التوظيف وحقوق العاملين. وهذا يتفق مع دراسة (Harris,2012). كما أظهرت نتائج الإرتباط الخطى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وحجم مكتب المراجعة، فكلما زاد حجم مكتب المراجعة، كلما إنخفضت قدرة الإدارة على القيام بممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,٦٣٤) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. كما بلغت قيمة F (٤٧,٤٢٢) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يدل على معنوية معامل الإنحدار بوجود تأثير لحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية.

ويشير إلى رفض فرض العدم، وقبول الفرض الفرعى البديل الخامس بوجود تأثير لحجم مكتب المراجعة فى حالة قياس جودة التقارير المالية بدلالة مستوى إدارة الأرباح فى التقارير المالية.

مما يشير إلى، عدم وجود علاقة معنوية بين التناوب الالزامى لمراقب الحسابات وإدارة الأرباح. وقبول فرض العدم والفروض العدمية الفرعية، ورفض الفرض البديل والفروض البديلة الفرعية فى حالة قياس جودة التقارير المالية بدلالة إدارة الأرباح.

٤- إختبار صلاحية النموذج:

لإختبار صلاحية النموذج، تم التأكد من بواقى النموذج Residual التى تتبع التوزيع الطبيعى، كما تم التأكد من وجود مشكلة التداخل الخطى بين المتغيرات المفسرة للنموذج، وقد جاءت النتائج كما يلى، قيمة كولمجروف سميرنوف (٠,٩٦٣) بمستوى معنوية (٠,٣١) مما يدل على أن البواقى لا تختلف معنوياً عن التوزيع الطبيعى. كما تم القيام بإختبار علاقة التداخل الخطى Multicollinearity، تعتمد قوة النموذج على فرض إستقلالية المتغيرات المفسرة Predictors وتشمل المتغيرات المستقلة والرقابية، واذا لم يتحقق هذا الشرط، لا يصلح النموذج للتطبيق، ولا يمكن إعتباره جيداً لتقدير المعلمات، ولتحقيق ذلك تم إستخدام مقياسColinearity Diagnostics وذلك بحساب معامل Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة والضابطة، وإيجاد معامل (VIF) Variance Inflation Factor وذلك لقياس تأثير الإرتباط بين المتغيرات المفسرة. ويرى الإحصائيون أن الحصول على قيمة أعلى من (٥) لقيمة (VIF) تشير إلى وجود مشكلة التداخل الخطى للمتغير محل الدراسة. ويقوم أسلوب الإنحدار المتدرج بتلافى تلك المشكلة. تم التوصل الى قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المفسرة أقل من (٥) مما يعنى أن النموذج لا يعانى من مشكلة التداخل الخطى.

٥-إختبار T test لعينتين مستقلتين:

تم إجراء إختبار T test لإختبار الفروق بين مجتمعى الشركات المتحفظة ولا يوجد بها إدارة أرباح، والشركات غير المتحفظة ويوجد بها إدارة أرباح ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج إختبار الفروق بين مجتمعى الدراسة.

الجدول رقم (١٠) نتائج اختبار الفروق بين مجتمعى الدراسة

المتغير	شركات متحفظة ولا يوجد بها إدارة أرباح		شركات غير متحفظة ويوجد بها إدارة أرباح		T test	المعنوية Sig.
	وسط حسابى	انحراف معيارى	وسط حسابى	انحراف معيارى		
طول فترة التعاقد	٠,٩٧٦	٠,٠٤٤	٠,٧٥٤	٠,١٨٩	٦,٨١٦-	٠,٠٠٠
مستوى الشك المهنى	٠,٧٢٨	٠,١٩٦	٠,٤١٣	٠,٢٢٧	٦,٨٢٣-	٠,٠٠٠
الحالة المالية	٠,٢٣٥	٠,٢٥٣	٠,٣٤٢	٠,٣٦٩	١,٣٦١	٠,١٦٤
حجم الشركة	٠,٢٣٤	٠,٥٢٨	٨,٦١٤	٠,٦٢٧	١,٧١٨	٠,٠٨٠
حجم مكتب المراجعة	٠,٢٥١	٠,٢٥١	٠,٣٤٢	٠,٣٦٨	١,٣٧٣	٠,١٧٥

يتضح من الجدول السابق، توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات المتحفظة ولا يوجد بها إدارة أرباح، والشركات غير المتحفظة ويوجد بها إدارة أرباح فى المتغيرات؛ طول فترة التعاقد، ومستوى الشك المهنى، حيث كان مستوى المعنوية لإختبار T أقل من (٠,٠٠٥) والفروق لصالح الشركات المتحفظة، حيث كان الوسط الحسابى لهذه المتغيرات أعلى من الشركات غير المتحفظة. ولا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات المتحفظة، والشركات غير المتحفظة فى المتغيرات؛ الحالة المالية، حجم الشركة، حجم مكتب المراجعة، حيث كان مستوى المعنوية لإختبار T أعلى من (٠,٠٠٥) وهذا يتفق مع دراسة (Kramer,et,al.,2011)

٦-إختبار كا٢ Chi square test لتوزيع شركات العينة من حيث حجم مكتب المراجعة:

للتعرف على وجود فروق بين شركات العينة من حيث حجم مكتب المراجعة وهو متغير وهمى، يتم الإعتماد على إختبار كا٢. ويوضح الجدول رقم (١١) توزيع الشركات المتحفظة ولا يوجد بها إدارة أرباح، والشركات غير المتحفظة ويوجد بها إدارة أرباح من حيث حجم مكتب المراجعة.

الجدول رقم (١١)

التحفظ / مكتب المراجعة	شركات متحفظة ولا يوجد ادارة أرباح		شركات غير متحفظة ويوجد ادارة أرباح		الاجمالى		كا٢	مستوى المعنوية
	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %		
مكتبBig4	٢١	٣٠	١٨	٣٦	٣٩	٣٢,٥	٠,٠١٠٨	٠,٦٣٧
مكتب غيرBig4	٤٩	٧٠	٣٢	٦٤	٨١	٦٧,٥		
الاجمالى	٧٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٢٠	١٠٠		

يتضح من الجدول السابق، عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات المتحفظة ولا يوجد لديها إدارة أرباح، والشركات غير المتحفظة ويوجد لديها إدارة أرباح، حيث بلغت قيمة كا٢ (٠,١٠٨) بمستوى معنوية (٠,٦٣٧)، مما يدل على عدم معنوية الفروق، حيث أن نسبة (٣٠%) من الشركات المتحفظة ولا يوجد لديها إدارة أرباح يراجع حساباتها أحد مكاتب المراجعة من الـ Big4 ، أما الشركات غير المتحفظة ويوجد لديها إدارة أرباح بنسبة (٣٦%) يراجع حساباتها أحد مكاتب المراجعة من الـ Big4 ، ويؤكد تقارب النسب عدم وجود فروق ذات معنوية بين التحفظ المحاسبى وعدم إدارة الأرباح، وعدم التحفظ المحاسبى وإدارة الأرباح من حيث حجم مكتب المراجعة.

٢/٤/٩ تحليل نتائج الفرض الإحصائى الثانى:

إستهدف الفرض الثانى للبحث، إختبار تأثير إختلاف مقياس جودة التقارير المالية على قوة العلاقة بين التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية. ولإختبار هذا الفرض تم تحويله إلى صورة فرض العدم كالتالى:

H0: لا تختلف قوة العلاقة بين التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وجودة تقاريرها المالية باختلاف طريقة قياس جودة التقارير المالية (التحفظ المحاسبى مقابل إدارة الأرباح). ولإختبار هذا الفرض تم المقارنة بين معامل التحديد R^2 لنماذج الإنحدار التى تم إستخدامها لتحديد تأثير التناوب الإلزامى على كل من؛ التحفظ المحاسبى مقابل إدارة الأرباح. وتم التوصل إلى أن قيمة R^2 فى نموذج الإنحدار الخاص بمستوى التحفظ المحاسبى (٤٧%)، وفى النموذج الخاص بادارة الأرباح (٩%) مما يشير إلى زيادة القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار فى حالة قياس جودة التقارير المالية من خلال مستوى التحفظ المحاسبى عنها فى حالة قياسها من خلال إدارة الأرباح. وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (نصر، الصيرفى، ٢٠١٥)، وتبرر هذه النتيجة إعتماد البحث على إستخدام مقياسين لقياس جودة التقارير المالية، حيث أن إختلاف المقياس أدى الى إختلاف نتيجة إختبار الفروض.

١٠- الخلاصة والنتائج و التوصيات:

إستهدف هذا البحث محاولة الوصول إلى دليل عملى بشأن العلاقة بين التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وتحسين جودة التقارير المالية. وتم تحقيق هذا الهدف من خلال إستقراء الأبحاث والكتابات السابقة فى أدبيات المحاسبة والمراجعة والمتعلقة بمشكلة البحث وتحديد متغيراتها، مع إجراء دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من القوائم المالية وتقارير المراجعة (لمكاتب الخبرات الفنية بمستوياتها المختلفة اللازمة لمراجعة القوائم المالية بدءاً من مراجع، مراجع أول، نائب مدير، ومدير مراجعة) للشركات المساهمة المصرية المسجلة في بورصتي القاهرة والاسكندرية لبيانات (٦٥) شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١ - ثلاث سنوات متتالية، ومن عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥ لإجراء التحليل على المدى القصير- الثلاث سنوات الأولى للتعاقد، والمدى المتوسط حتى ست سنوات للتعاقد. وذلك لقياس جودة التقارير المالية من خلال مقياسين وهما؛ مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح.

ولقد تم البدء بتقديم إطار نظرى يتناول عرض وتحليل الإطار العام للتناوب الالزامى لمراقب الحسابات، عرض وتحليل أهمية التناوب الالزامى لمراقب الحسابات، عرض وتحليل أثر التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات على المنشآت محل المراجعة، عرض وتحليل أهم ما إستقرت عليه الدول التى تناولت قضية التناوب الالزامى لمراقب الحسابات، وجودة التقارير المالية، عرض وتحليل إنعكاسات التناوب الالزامى لمراقب الحسابات علي جودة التقارير المالية، عرض وتحليل مفاهيم جودة التقارير المالية، عرض وتحليل أساليب قياس جودة التقارير المالية فى الفكر المحاسبى، وعرض وتحليل العلاقة بين التناوب الالزامى لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية. وفى ضوء ما تناوله البحث فى شقه النظرى وما انتهت إليه الدراسة التطبيقية، يمكن بلورة أهم نتائجه على النحو التالى:

أ- ترتب على تزايد حالات إعداد التقارير المالية الاحتيالية، وضع مهنة المراجعة موضع تساؤلات بشأن مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية ودورها فى إعطاء صورة عادلة وحقيقية عن المركز المالى ونتائج أعمالها. وقد ترتب على ذلك قيام

العديد من المنظمات المهنية بتشكيل اللجان وإصدار النشرات والقوانين والتقارير حول كيفية إعادة الثقة والمصداقية فى المعلومات المحاسبية والتأكيد على جودة التقارير المالية. فقد شكل الإتحاد الدولى للمحاسبين IFAC قوة عمل Task Force فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢ وأصدرت تقريرها فى عام ٢٠٠٣ بعنوان إعادة الثقة العامة فى التقرير المالى، كما تم إصدار قانون SOX فى يوليو ٢٠٠٢ والذى حدد دور الأطراف المشاركة فى عملية التقرير المالى من أجل إستعادة الثقة فى التقارير المالية. كما تطلب فى الفقرة رقم (٢٠٣) إلزام الشركات محل المراجعة بالتناوب الإلزامى لمراقب الحسابات (الشريك المسئول عن عملية المراجعة) بعد إكتمال فترة تعاقد خمس سنوات من تاريخ بداية تقديم خدمات المراجعة.

ب- إختلفت الدراسات السابقة بين مؤيد ومعارض لإلزام الشركات المساهمة بالتناوب الالزامى لمراقب الحسابات بعد مرور فترة زمنية محددة كحد أقصى خمس سنوات، حيث يترتب على طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل توافر مجموعة من العوامل التي تفقد المراقب استقلاله وموضوعيته، بالاضافة إلى عدم ممارسة الشك المهني في عملية المراجعة. حيث يصبح أكثر قبولاً لما تتخذه إدارة عميل المراجعة من سياسات وممارسات محاسبية. ويرى معارضى التناوب الالزامى لمراقبى الحسابات، ارتفاع تكلفة وأتعاب المراجعة لدى المراقب والشركة التي يراجع حساباتها، فالمراقب يتحمل تكلفة الوقت الإضافي لفهم نشاط وعمليات ونظم الحسابات والرقابة الداخلية للعميل الجديد، كما أن الشركة موضوع المراجعة تتحمل تكلفة وقت الدعم الذي يقدمه أفراد إدارتها للمراقب الجديد. بالاضافة إلى، أن التكاليف المرتبطة بذلك تفوق المنافع المتوقع الحصول عليها منه، وخسارة للمعلومات المتراكمة لدى المراقب الذي سيتم تغييره، وقد تسبب قلة المعلومات لدى المراقب الجديد إلى إنخفاض جودة عملية المراجعة.

ج- تلجأ الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح من خلال الإستفادة من المزايا التى تمنحها لها تعدد بدائل تطبيق السياسات المحاسبية بصدد حساب تكلفة المخزون، وحساب تكلفة إستهلاك الأصول الثابتة، ومعالجة تكاليف عقود الايجار طويلة الأجل، ومعالجة ترجمة القوائم المالية المعدة بعملة أجنبية وغيرها.

د- يحدث التناوب الإلزامي لمراقب الحسابات عندما تواجه الشركات المساهمة مشاكل نتيجة لإنخفاض قيمة أسهمها في السوق المالى، وان طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل سوف تنقص من موضوعيته واستقلاله. وهناك بعض الدول قامت بسن تشريعات بإلزام الشركات المساهمة بالتناوب الالزامى لمراقب الحسابات كل فترة زمنية محددة، واختلفت فى تحديد الفترة.

هـ- تزايد الإهتمام بالتناوب الالزامى لمراقب الحسابات، حيث يعتبر موضوع إستقلال وحياد مراقب الحسابات وموضوعيته من الأمور الهامة التى يجب على المنظمات المهنية والأكاديميين في الجامعات الإهتمام بها لأنها تمثل صمام الآمان للمساهمين في الشركات المساهمة ومستخدمي المعلومات التي تعرضها الشركات في قوائمها المالية.

و- تحدث فكرة التناوب الالزامى لمراقب الحسابات دائماً ويتم بحثها عندما تحدث أزمة ومشكلة كبرى لإحدى الشركات وينتج عن ذلك تدني قيمة أسهمها في السوق المالي

وتتلاشى معها حقوق المساهمين بها. مما يتطلب تقييد العلاقة التعاقدية بين المراقب وعميل المراجعة بفترة زمنية محددة وتعزيز موضوعيته واستقلاله.

ز- التناوب الالزامى لشريك المراجعة يؤدى إلى تعزيز جودة المراجعة، ولكنه يعد مكلفاً لشركات المراجعة وخاصة مع زيادة حدوث تكراره.

ط- التناوب الالزامى للمراقب سواء كان تغيير لشريك المراجعة أو لشركة المراجعة، من شأنه أن يؤدى إلى تحسين القدرة على إكتشاف أوجه القصور فى أنظمة الرقابة الداخلية والتقرير عنها، وخاصة فى السنة الأولى من التعاقد، نظراً لوجود وجهة نظر جديدة من خلال رؤية جديدة لأنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالعميل.

ى- لأغراض التحقق من مدى صحة فروض البحث والوقوف على أثر التناوب الالزامى لمراقب الحسابات على تحسين جودة التقارير المالية فى بيئة الأعمال المصرية فى الواقع العملى، تم الإعتماد على بيانات عينة عشوائية من القوائم المالية وتقارير المراجعة للشركات المساهمة المصرية المسجلة في بورصتي القاهرة والاسكندرية لبيانات (٦٥) شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١ -ثلاث سنوات متتالية، ومن عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥ لإجراء التحليل على المدى القصير- الثلاث سنوات الأولى للتعاقد، والمدى المتوسط حتى ست سنوات للتعاقد. وذلك لقياس جودة التقارير المالية، من خلال إستخدام الأسلوبين الأكثر شيوعاً واستخداماً فى الدراسات السابقة، وهما؛ مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح، وقد أيدت نتائج الدراسة التطبيقية نتائج التحليل النظرى، وتم التوصل من خلال الدراسة التطبيقية إلى:

١- إستهدف الفرض الأول للبحث إختبار تأثير التناوب الالزامى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية. ونظراً لأن البحث يعتمد على قياس جودة التقارير المالية من خلال مقياسين وهما؛ مستوى التحفظ المحاسبى، وإدارة الأرباح، فقد تم إختبار هذا الفرض باستخدام مستوى التحفظ المحاسبى كمقياس لجودة التقارير المالية، وإعادة الاختبار باستخدام إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية. وتم التوصل إلى قبول الفرض الأول للبحث والفروض الفرعية.

٢- لم تثبت وجود علاقة تأثيرية معنوية بين مستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات، والحالة المالية للشركة محل المراجعة، وإدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية. ووجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل، حجم الشركة محل المراجعة، وحجم مكتب المراجعة وبين إدارة الأرباح فى التقارير المالية.

٣- نظراً للارتباط بين المتغيرات المفسرة (المستقلة والرقابية) وبعضها البعض تم التوصل لنموذج إنحدار متدرج Stepwise Regression يوضح العلاقة بين المتغير التابع وإتضح أن المتغيرات المؤثرة فى هذا المتغير هى؛ طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والعميل، ومستوى الشك المهنى لمراقب الحسابات، والحالة المالية للشركة محل المراجعة، وحجم الشركة محل المراجعة، كما ثبت التأثير الإيجابى لتلك المتغيرات.

٤-عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات المتحفظة ولا يوجد لديها إدارة أرباح، والشركات غير المتحفظة ويوجد لديها إدارة أرباح، حيث بلغت قيمة كا^{2} (٠,١٠٨)

بمستوى معنوية (٠,٦٣٧)، مما يدل على عدم معنوية الفروق، حيث أن نسبة (٣٠%) من الشركات المتحفظة ولا يوجد لديها إدارة أرباح يراجع حساباتها أحد مكاتب المراجعة من الـ Big4 ، أما الشركات غير المتحفظة ويوجد لديها إدارة أرباح فنسبة (٣٦%) يراجع حساباتها أحد مكاتب المراجعة من الـ Big4، ويؤكد تقارب النسب عدم وجود فروق ذات معنوية بين التحفظ المحاسبي وعدم إدارة الأرباح، وعدم التحفظ المحاسبى وإدارة الأرباح من حيث حجم مكتب المراجعة.

٥- اختلاف قوة العلاقة بين التناوب الالزامى لمراقب الحسابات بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وجودة تقاريرها المالية باختلاف طريقة قياس جودة التقارير المالية (التحفظ المحاسبى مقابل إدارة الأرباح). حيث تم المقارنة بين معامل التحديد R^2 لنماذج الإنحدار التى تم إستخدامها لتحديد تأثير التناوب الإلزامى على كل من؛ التحفظ المحاسبى مقابل إدارة الأرباح. وتم التوصل الى زيادة القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار فى حالة قياس جودة التقارير المالية من خلال مستوى التحفظ المحاسبى عنها فى حالة قياسها من خلال إدارة الأرباح. وبالتالى يتم رفض فرض العدم الثانى وقبول الفرض البديل. وتبرر هذه النتيجة إعتماد البحث على إستخدام مقياسين لقياس جودة التقارير المالية، حيث أن اختلاف المقياس أدى إلى إختلاف نتيجة إختبار الفروض.

وفى ضوء النتائج السابقة توصى الباحثة بالآتى:

١- ضرورة قيام الجهات المهنية والتشريعية فى مصر بوضع الضوابط والآليات التى تتفق مع البيئة المصرية، وإهتمامها بقضية التناوب الإلزامى لشريك وشركة المراجعة، وبما يضمن جودة التقارير المالية للشركات.

٢- أهمية قيام الجهات المهنية فى مصر ببذل مزيد من الجهود لإعداد معايير مراجعة جديدة تحقق الموائمة بين معايير مجلس الإشراف المحاسبى على الشركات العامة وبيئة الأعمال فى جمهورية مصر العربية.

٣- يجب على الجهات المنوط بها تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر تنفيذ برامج تدريبية متخصصة لمراقبن هذا البعد يلعب دوراً هاماً في بناء شخصية مراقب الحسابات، والتي يتوقف عليها جودة الآداء المهني له.

٤- ضرور الإهتمام بالمحتوى ونوعية المعلومات التى يتم الإفصاح عنها بما يحقق جودة التقارير المالية، وإصدار التشريعات التى تلزم الشركات المساهمة بالتناوب الإلزامى لمراقبى الحسابات، وتفعيل دور لجان المراجعة لكى ترشد من عملية التناوب الإلزامى للمراقب وتحافظ على إستقلاله.

٥- ضرورة تكامل الجهود والتعاون الوثيق بين الممارسين لمهنة المراجعة فى مصر والأكاديميين فى الجامعات المصرية لمتابعة ومواجهة التحولات والتغيرات المتلاحقة فى مجال أدبيات المراجعة والممارسات العملية فى الدول المتقدمة، وتوفير الوسائل والضوابط التى تساعد فى عدم تعسف الإدارة في عملية تناوب المراقب.

٦- أهمية إصدار التشريعات التى تلزم الشركات المساهمة بالتناوب الإلزامى لمراقب الحسابات بما يمنح مكاتب المراجعة المحلية المزيد من العملاء ويكسبها المزيد من الخبرة

ويجعل بيئة المراجعة أكثر تنافسية وتحسن جودة عمل المراقبين، مما قد يجعل عملية التناوب أكثر موضوعية.

- مقترحات لأبحاث مستقبلية:

فى ضوء حدود البحث وما إنتهى إليه من نتائج، تعتقد الباحثة بأهمية البحث مستقبلاً فى الموضوعات التالية:

- دراسة العلاقة بين التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وأسعار أسهم الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية حتى يمكن التعرف على تأثير التناوب على إدراك الطرف الثالث نتيجة حدوث التناوب الإلزامى للمراقب.

- إجراء دراسة مقارنة لأثر التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات بين الشركات المقيدة بالبورصة والشركات غير المقيدة بالبورصة فى مصر.

- إجراء دراسة ميدانية لتقييم العلاقة بين كل من التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وتحفظات المراقبين وأسعار الأسهم، ودراسة تأثير سيطرة شركات المراجعة الكبار على سوق المراجعة في مصر.

- إجراء دراسة تجريبية حول أثر التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية وزيادة كفاءة القرارات الإستثمارية والعوامل المؤثرة فيها فى القطاع المصرفى.

- إجراء دراسة تجريبية حول أثر التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات على زيادة مستوى المنافسة فى أسواق المراجعة، وبعض التكاليف الأخرى للتناوب الالزامى مثل الزيادة فى أتعاب المراجعة.

ـ مراجع البحث

ـالمراجع العربية:

ـابراهيم، رضا توفيق عبده،، ٢٠١٤،"تفعيل القدرة الابداعية لمراقب الحسابات لتدنية ممارسة المحاسبة الابتكارية فى التقارير المالية وتحقيق جودة الربحية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، ص ٢٧٣ -٣٢٣.
ـابراهيم، نهلة محمد السيد ، ٢٠٠٨،" تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار فى الأوراق المالية- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير فى المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
ـ أبو الخير، مدثر طه،٢٠٠٨، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول .
ـاسماعيل،عصام عبد المنعم،٢٠١٥،"أثر حجم الشركة على ممارسات ادارة الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة،جامعة طنطا، العدد الثانى، ديسمبر، ص ٦٤٥-٦٨١.
ـالابيارى، هشام فاروق ،٢٠١٥،" أثر أساس إعداد المعايير المحاسبية على سلوك مراقب الحسابات تجاه إدارة منشأة العميل للأرباح- دراسة تجريبية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة،جامعة طنطا، العدد الثانى، ديسمبر، ص ١-٥٦.
ـ الحوشى، محمد محمود ، ٢٠١٥، "أثر العلاقة بين هيكل الملكية والتحفظ المحاسبى على تكلفة التمويل بالملكية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثانى، يوليو، المجلد رقم (٥٢) ، ص ١-٤٤.
ـالدليل المصرى لحوكمة الشركات، أغسطس، ٢٠١٦، مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية، الاصدار الثالث، نسخة معدلة، أغسطس، ص ١- ٤٨.
ـالسهلى، محمد بن سلطان،٢٠٠٩،" التحفظ المحاسبى عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، المجلة العربية للعلوم الادارية، جامعة الكويت، العدد الأول، ص٧-٢٥.
ـالسيد، هشام عبد الحى،١٩٩٦ ،" الانعكاسات والعوامل المسببة لظاهرة تغيير المراجعين من وجهة نظر الشركات المساهمة و المراجعين فى الواقع المصرى"، مجلة الدراسات المالية والتجارية - العلوم الادارية ، جامعة القاهرة، كلية التجارة ، بنى سويف، العدد الأول، يناير، السنة السادسة، ص٥٥ ــ ٩٥.
ـالشريف، محمود مصطفى ، ٢٠١٤ ،" نموذج كمى مقترح لتقويم أثر فترة التعاقد على الحكم الشخصى المهنى للمراجع الخارجى، وانعكاسه على مستوى جودة عملية المراجعة- بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية"، الدراسات والبحوث التجارية، كليه التجارة، جامعة بنها السنة الرابعة والثلاثون الجزء الثانى، العدد الثالث، ص ٧٠١ -٧٥١.
ـالشريف،محمود مصطفى،٢٠١٣،" تقويم انعكاسات التغيير الالزامى للمراجع الخارجى على جودة آداء مهنة المراجعة الخارجية- مدخل كمى مقترح"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
ـالمليجى،هشام حسن عواد،٢٠٠٨، "نموذج محاسبى مقترح للتنبؤ بادارة الأرباح فى الشركات المساهمة المصرية-دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، ص٣٥٥ -٤٠٤.
ـجربوع، يوسف محمود، ٢٠٠٧،" مجالات مساهمة التغيير الالزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله"، بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة التحديات المعاصرة، مجلد(٥)، ص ٣٠٠-٣٢٥.
ـجربوع، يوسف محمود وسالم أحمد صباح،٢٠١٥،" مدى تأثير الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على تخطيط وجودة عملية المراجعة- دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين في

قطاع غزة - فلسطين"، مجلة جامعة فلسطين للابحاث والدراسات، العدد الثامن،يناير، الجزء الأول، ص١-٣٣.متاحة على موقع.www.ssrn.com
-حمدان، علام محمد موسى،٢٠١٢،" أثر التحفظ المحاسبى فى تحسين جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة العلوم الادارية، جامعة البحرين، المجلد (٣٨)، العدد الثانى، ص ٤١٥-٤١٧.
-خليل،عبـــد الفتاح أحمد على،٢٠٠٣،"التأصيل العلمى لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبى فى ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبى"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعـــة القاهـــرة، فـــرع بنى سويف، العـدد الثانى، ص ٧٢٩-٧٦٧.
-دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية (نسخة معدلة)، مارس، ٢٠١١، مركز المديرين المصرى، وزارة الاستثمار، ص ١-٢٠.
-رضوان، أحمد جمعه أحمد، ٢٠١٣،"أثـر جودة المراجعة على أساليب ادارة الأرباح – دراســة تطبيقيـــة على شـــركات المساهمة السعودية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- ريشه، شيرين شوقى محمد حسن، ٢٠١٧،" جودة التقاريـــر الماليـــة فى ظل تغيير المراجع الخارجى- دراســـة ميدانية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، كلية العلوم الادارية.
- ريشو، بديع الدين،٢٠١٣، "التغيير الالزامى لشركة المراجعة – الاطار العام للآثار المختلفة فى البيئة المهنية المصرية- دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثانى، ص١٧٣ -٢٢٨ .
-.....، ٢٠١٤،" العوامل المؤثرة فى خطر تقاضى المراجع: النتائج والاثار – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ، العدد الثانى.
-سعد الدين، ايمان محمد ، ٢٠١٤، "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، يونيو ، ص ٢٩٩-٣٤٢.
-سعودى، سامح محمد لطفى، ٢٠١٦، "أثر خصائص جودة لجان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية- دراسة تطبيقية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف ، المجلد الرابع، العدد الأول، يونيو ، ص ٤٣-٨٦.
-عبد المنعم، دينا عماد الدين محمد،٢٠١٤،" العلاقة بين تغيير المراجع وجودة وتكلفة المراجعة : دراسة اختبارية فى البيئة المصرية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية التجارة. متاحة على موقع: http://www.ssrn.com
-على، محمود أحمد أحمد ، ٢٠١٥،" دراسة واختبار العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثانى، يوليو، المجلد رقم (٥٢)، الجزء الأول، ص ٣٥٧-٤٠٢.
-غنيم ، محمود رجب بس ، ٢٠١٥ ،" أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في قدرتـه على إكتشاف التحريفات الجوهرية
بالقوائم المالية- دراسة تطبيقية في البيئة السعودية"، كلية التجارة، جامعة بنها. متاحة على موقع http://www.ssrn.com
-قرار مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال بجمهوريـــة مصـــر العربيـــة، ٢٠٠٧، رقم (١١) لسنـــة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١١ .
-مبارك، الرفاعى ابراهيم، ٢٠١٠،"التغيير الدورى الالزامى للمراجعين وأثره على جودة عملية المراجعة- دراسة تطبيقيـــة على شركات المساهمة السعودية"، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة، جامعـــة القاهـــرة، فـــرع بنى سويف، العدد السادس والسبعون، السنة التاسعة والأربعون، ص ٤٩٣-٥٢٨ .

-محمد، عبد الوهاب موسى الجعلى ،٢٠١٥،" دور آليات المحاسبة القضائية فى مكافحة أساليب وممارسات المحاسبة الابداعية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، الجزء الثانى ، العدد الأول يونيه، ص ٢٤٥-٢٦٢
-مليجى،مجدى مليجى عبد الحكيم،٢٠١٤، " أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية- دليل من البيئة المصرية"، المجلة العلمية، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الأول، ص ٢٤٥ -٣٠٤ .
-.....،٢٠١٦ ؛"قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة- أدلة عملية من الشركات المسجلة فى البورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، يونيو، ص ٢٠٣-٢٥٤ .
-منصور، نسرين محمد ،٢٠١٣، "مدى تأثير معدل دوران مراجع الحسابات الخارجي على مبدأ الاستقلالية- دراسة ميدانية على مكاتب مراجعة الحسابات العاملة في قطاع غزة"، رسالة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، غزة ربيع الأ ول ، يناير.
متاحة على موقع http://www.ssrn.com
-نصر، عبد الوهاب و أسماء أحمد الصيرفى، ٢٠١٥، " أثر مستوى الالتزام الأخلاقى للمحاسب المالى على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثانى،المجلد الثالث، ديسمبر، ص ١-٥٣.
-يوسف،على، ٢٠١٢،" أثر محددات هيكل ملكية المنشأة فى تحفظ التقارير المالية-دراسة تطبيقية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد الأول، ص ٢٢٥-٣٦٤.

-المراجع الأجنبية:

-A.A.Idris,J.S.Kehinde,S.S.Ajemunigbohun and J.S.Gabriel,2012,"The Nature,Techniques and Prevention of Creative Acounting: Empirical Evidence from Nigeria", Candian Journal of Accounting and Finance,Vol.1,No.1,pp.26-31.

-Ali,Abedalqader,2011,"Do Audit Tenure and Firm Size Contribute to Audit Quality?",Managerial Auditing Journal,Vol.26,No.4.

-Allam , H.,Mohammed . A. and , Mahmud , A .,2011 , " Factors Influencing The Level of Accounting Conservatism in The Financial Statemet", International Business
Research , Vol. 4, No 3.

-Andrei, Filip,Real,Labelle and Stephane Rousseau, 2015,"Legal Regime and Financial Reporting Quality", Contemporary Accounting Research, Vol. 32,No.1,pp.280-307.

- Basu , 1997 , "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings", Journal of Accounting & Economics, Vol . 24, Iss . 1 , Dec , pp .3-37.

-Ball,R., and Shivakumar,L.,2005,"Earnings Quality in UK Private Firms:Compartive Loss Recognition Timeliness",Journal of Accounting and Economics, Vol.39, No.1,
pp.83-128.

-Brian,E.Daugherty,2012,"An Examination of Partner Perceptions of Partner Rotiation:Direct and Indirect Consequences to Audit Quality",Auditing: Ajournal of Practice and Theory, Vol.31,No.1,pp.97-114.

-Barua, A. 2005," Using The FASB's Qualitative Characteristics in Earnings Quality Measures", Working Paper. Electronic Copy Available at: www.ssrn.com.

-Bauer,T. D,2015,"The Effects of Client Identity Strength and Professional Identity Salience on Auditor Judgments",The Accounting Review, Vol.90, No.1,pp.95-114.

-Beaver, W., and Ryan, S .,2000,"Basis and Lags in Book Value and Their Effects on The Ability of The Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity",Journal of Accounting Research, Vol.38,No.1, pp .127-148.

-Beest V., Ferdy, Geert B., and Suzanne B. 2009,"Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics", Nijmegen Center for Economics (NICE) ‹Working Paper, Vol., 9, No. 8, pp.1-41.

-Biddle, G., Hilary G., and Verdi R. 2009," How Does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency?", Journal of Accounting and Economics, Vol.48,
pp. 112-131.

-Chen,C.and S.,Zhu,2013,"Financial Reporting Quality, Debt Maturity, and The Cost of Debt: Evidence from China", Emerging Markets Finance &Trate, Sept. -Oct.,Vol.49,No.4,pp.236-253.

-Chen. H. and Qingliang T. ,2012,"The Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence from The European Union",Journal of International Financial Management & Accounting, Vol,23,No.1.

-Choi,Y,O.Hanlon .J.and Pope,2013,"Conservative Accounting and Linear Information Valuation Models",Contemporary Accounting Research, Vol.26, pp. 25-71.

-Daniels,B.W., and Q.Booker, ,2011,"The Effects of Audit Firm Rotation on Perceived Auditor Independence and Audit Quality", Research in Accounting Regulation, Vol.23. pp. 78-82.

-Daugherty, B.,D.Dickens,R.Haffield and J.Higgs,2012,"An Examination of Partner Rotation: Direct and Indirect Consequences to Audit Quality",Auditing: A Journal of Practice And Theory,Vol.31.No.1,pp.97-114.

-Dechow,P.M.,Hution,A.P.,kim.J.H. and Sloan,r.G.,2014,"Detecting Earnings Management: Anew Approach", Journal of Accounting Research, Vol.2, pp.52-65.

-Dechow P. M., Weili G., and Catherine S. ,2010," Understanding Earnings Quality: A Review of The Proxies, Their Determinants And Their Consequences", Journal of Accounting and Economics ,Vol.51,pp. 344-401.

-Dellaportas S., 2013," Conversation with Inmate Accountants: Motivation, Opportunity and Fraud Triangle",Accounting Forum, Vol.37,No.1,pp. 29- 39.

-Easton,P., and J . Pae,2007, " Accounting Conservatism and The Relationship Between Returns and Accounting Data", Review of Accounting Studies, Vol.9.

-Ferrero J. M., 2014," Consequences of Financial Reporting Quality on Corporate Performance- Evidence at The International Level", Estudies De Economia,Vol. 41,No.1,p. 4986.

-Fitriany,S.Utama,D.Martani,and H.Rossieta.,2010,"Do Mandatory Audit Firm and Audit Partner Rotation Really Improve Audit Quality? Comparison between Pre and Post Regulation Period in Indonesia". Available at:
http://www.rieb.kobe-u.ac.ip/tjar/conference/2nd/CONCURRNTB2.PDF,PP.1-40.

-Frank , M. Song , 2011, " Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk University of Hong ", School of Economics and Finance, February,Vol.8 .

-Givoly, D., Carla K. H., and Ashok N. 2007," Measuring Reporting Conservatism", The Accounting Review, Vol. 82, No. 1, pp.65-106. Available at:
http://pcaobus.org/Rukes/Rulemarket/Docket037/634HarrisWhisenqnt.pdf.2

-Hamdan,A.,Abzakh,M.,and Al-Ataibi,M.,2011,"Factors Influencing The Level of Accounting Conservatism in The Financial Statements", International Business Research, Vol.4,No.3,pp.18-29.
- Harris, K. ,2012," Mandatory Audit Rotation : An International Investigation ,
A Dissertation Presented to The Academic Faculty of The C.T.Bauer College of Business University of Houston".Available at: http://pcaobus.org/Rukes/Rulemarket/Docket037/634HarrisWhisenqnt.pdf.2
-Hirschey ,M.,K.R.Smith and W.M.Wilson, 2010, "Financial Reporting Credibility after SOX: Evidence from Earnings Restatements". Available at: www.uhra.herts.ac.uk
-Hossein Kazemi, 2011, " Investigation The Relationship Between Conservatism Accounting and Earnings Attributes ", World Applied Sciences Journal, Vol.12 ,No.9.
-Hu J., Li A. Y.and Zhang F. ,2014,"Does Accounting Conservatism Improve The Corporate Information Environment?", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation. Available at: http:// www.ssrn.com.
-Jace,Garrett,Rani,Hotash and Douglas,F.Prawitt, 2014,"Trust and Financial Reportng Quality",Journal Accounting Research,Vol.52,No.5,pp.1087-1125.
-Jean,J.,Chen and Haitao,2012,"The Impact of The Governance Code on Earnings Management- Evidence from Chinese listed Companies",European Financial Management,pp.1-37.
-Karami A. , and Akhgar M. ,2014," Effect of Company Size and Leverage Features on The Quality of Financial Reporting of Companies Listed in Tahran Stock Exchange", Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 6,No. 5,pp. 71-81.
-Khaitan & Co,2015," Rotation of Audit Firms Under The Companies Act, 2013 – A closer look", India ,January 3 ,2015,PP.1-9. Available at: http://www.rieb.kobe-u.ac.ip/tjar/conference/2nd/CONCURRNTB2.PDF,PP.1-40.
-Kim,H.H.Lee and J.E.Lee,2015,"Mandatory Audit Firm Rotation and Audit Quality",The Journal of Applied Business Research, Vol.31, No.3,pp.1089-1106.
-Kramer,S.T.,L.Sotiropoulos,and K.Z.Vasileiou,2011,"Audit Firm Rotation,Audit Firm Tenure and Earnings Conservatism", International Journal of Business and Management,Vol.6,No.8,pp.44-57.
-Karami G. and Farzad H. ,2013," Value Relevance of Conditional Conservatism and The Role of Disclosure: Empirical Evidence from Iran",International Business Research, Vol. 6,No.3,pp. 66- 74.
-Lennox,C.S.,X.Wu,T.Zhang,2014,'Does Mandatory Rotation of Audit Partners Improve Audit Quality?", The Accounting Review, Vol. 89,No. 5,pp . 1775–1803.

-Lin Z., Jiang Y., Tang Q., and He X., 2015," Does High-Quality Financial Reporting Mitigate The Negative Impact of Global Financial Crises on Firm Performance? Evidence from The United Kingdom", Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol. 8,No. 5,pp . 19-46. .

-Laura,Maria,Popescu,2013,"Detecting Creative Accounting Practices and Their Impact on The Quality of Information Presented in Financial Statements",Journal of knowledge Management, Economics and Information Technology,pp.1-13.

-Lucy, Huajing, Chen, David, M.Folsom,Wonsun, Paek,and Heibatollah, Sami, 2014, "Accountng Conservatism, Earnings Persstence and Pricing Multiples on Earnings",Accountng Horizons, Vol. 28,No.2,pp.233-260.

-Mahesh ,Singh Rajput,2014,"Creative Accounting: Some Aspects", International Journal of Accounting, Vol.14,No.2,pp.23-79.

-Mgbame,C.O.,E.Eragbhe and N.P.Osazuwa,2012," Audit Partner Tenure and Audit Quality: An Empirical Analysis",European Journal of Business and Management, Vol.14, No.7, pp.2222-2839.

-Monroe,E.,2013,"Does The Audit Quality Improve after The Implemention of Mandatory Audit Partner Rotation",Accounting and Management Information System,Vol.12,No.1,pp.263-279.

-Myers, J.N.,L.A.Myers,Z.Palmrose and S.Scholz, 2003," Mandatory Auditor Rotation: Evidence from Restatements". Available at: www.uhra.herts.ac.uk

-Nazemi, H.R.,N.S.Poor and A.E.Rad,2015,"Effect of Compulsory Rotation of Auditing Institutes on Quality of Financial Reporting", International Journal of Innovation and Applied Studies , Vol.10, No.3,pp.990-997.

-Ninlaphy, Salakjit and Phapruke U., 2011," Accounting Professionalism, Financial Reporting Quality and Information Usefulness: Evidence From Exporting Firms in Thailand" , Journal of International Business and Economics ,Vol. 11,No. 4,pp. 155-166.

-Niskanen,J., and Keloharji,M.,2000,"Earnings Cosmetics in Atax Driven Accounting Environment-Evidence from Finnish Public Firms",The European Accounting Review, Vol. 9,No. 3.

-Pananen M., 2008,"The Development of Accounting Quality of IAS and IFRS over Time: The Case of Germany ".Available at: www.uhra.herts.ac.uk

-Rahman A. A,and Yammeesri. J. ,2010," Financial Reporting Quality in International Settings: A comparative Study of The USA, Japan, Thailand, France and Germany", The International Journal of Accounting, Vol. 45, pp. 1–34.

-Sarbanes ,P.,and M.Oxley,2002,"Sarbanes Oxley Act of 2002",Washington,Dc:U.S.Congress.

-Shroff,P.k.,R.Venkataraman and S,.Zhang,2013,"The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings: An Event

Based Approach",Contemporary Accounting Research,Vol.30,No.1, pp. 215-241.
-Sayyar,H.R.Basiruddin,S.Z.Abdul and L.Sayyar, 2014,"Mandatory Audit Firm and Audit Partner Rotation ",European Journal of Business and Management, Vol.6,No.26,pp. 80-84.
-Tasios,S.and M.Bekiaris,2012,"Auditor's Perceptions of Financial Reporting Quality: The Case of Creece", International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 2,No. 1,pp. 57-74.
-Velte,P. and M. Stiglbauer,2012,"Impact of Auditor and Audit Firm Rotation on Accounting and Audit Quality" . Available at: www.uhra.herts.ac.uk
-Wang, Yafang,2013,"Internal Control and Financial Quality: Evidence from Post Sox Restatement", Accounting and Taxation,Vol.5.
-Yazawa, K., 2011,"Does Auditor Partner Rotation Enhance Audit Quality? Evidence from Japan". Available at:
http ://www .ssrn.com /abstract=1839363-Last Accessed at 15 /7/2016.
-Zhang , J., 2008, "The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lender and Borrowers ", Journal of Accounting & Economics , Vol . 27.
- .http://www.mubasher.info
-http://www.argaam.com.